

الجمهورية اليمنية
كلية العلوم الإسلامية والتطبيقية
قسم علوم شرعية

اشراق الرسالة في بيان الحوالة

[دراسة للمعاملات المالية على ضوء الكتاب والسنة]

بحث مقدم إلى قسم العلوم الشرعية كجزء من متطلبات استكمال درجة البكالوريوس

إعداد /

الشيخ علي محمد عبده المطري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى رواد الحق وطلاب الهداية
وإلى قاصدي الطريق المستقيم
إلى الباحثين عن الحق
أهدي إنتاجي هذا.

علي بن محمد المطري

كلمة الشكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { لا يشكر الله من لا يشكر الناس } رواه أبو داود من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه

أولاً: فإنني أشكر الله سبحانه وتعالى الذي علمني من فضله فله الحمد كله بقلبي وجوارحي ولساني.

ثانياً: أتقدم بالشكر الجزيل لمشايخي الأجلاء الذين تتلمذت على أيديهم فجزاهم الله خيراً.

ثالثاً: أتقدم بالشكر لـ / عميد الكلية الدكتور : رضوان الأغبري

رابعاً: الشكر موصول للمشرف على البحث / الدكتور : جابر عبده علي حينف لجهده وطيب أصله

وسعة صدره وخلقه الفاضل

ونقول للجميع : جزاكم الله خيراً في الدنيا والآخرة.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ربي لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ } [آل عمران: ١٠٢].
{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا } [النساء: ١].
{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا } [الأحزاب: ٧٠ - ٧١].

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة في الدين ضلالة وكل ضلالة في النار.
وبعد: فقد اخترت موضوع بحثي ليكون عن فقه بعض المعاملات لما له اتصال بحياتنا وطعامنا وما تقوم به أجسامنا اخترت هذا الموضوع " الربا " حتى أكون أنا وإخواني على حذر من هذه الطامة الكبرى فهذه بعض الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالربا والحوالة وبعض الفوائد العلمية نقدمها لإخواننا المسلمين في عالم الصرافة والموظفين في المؤسسات البنكية الحكومية وغيرها نقدمها نصيحة لهؤلاء ولغيرهم من باب قوله سبحانه وتعالى { وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ } [التوبة: ٧١].

وقوله سبحانه وتعالى { وَلَتَكُنْ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ } [آل عمران: ١٠٤].

هذا وقد جاء التهديد والوعيد لمن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال جلا وعلا: { لَعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ. كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ } [المائدة: ٧٨- ٧٩].

وقال سبحانه وتعالى: { فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ } [الأعراف: ١٦٥].

وفي صحيح الإمام مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فمن لم يستطع فبلسانه فمن لم يستطع فبقلمه وذلك أضعف الإيمان } (١).

فعملاً بهذا أحببنا أن نقدم هذه النصيحة لإخواننا المسلمين نرجو أن نجد لها قبولا عندهم عسى الله أن ينفعهم بها.

ونقول لهم: أيها الموظفون جميعاً اعلموا حفظكم الله أنه كما أن الأعمار والآجال والأنفاس بيد الله فكذلك الأرزاق، وهذا أمر مكفول ومضمون فلو غصت في الماء أو طرت في الهواء أو كنت خلف البحار فإنه ليس لك إلا ما قسم لك من الرزق قال سبحانه: { وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ } [الحجر: ٢١]. وقال سبحانه: { إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين } [الذاريات: ٥٨].

وروى البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق: { أن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل إليه الملك فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أم سعيد. } (٢).

وأخرج أبو نعيم في الحلية عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: { إن روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل أجلها وتستوعب رزقها فاتقوا الله وأجملوا

١) رواه مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسين النيسابوري الحافظ في كتابه " الصحيح " كتاب الإيمان / - باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان (ج ١ / ص ٦٩ - حديث رقم: ٧٨/٤٩)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، عدد الأجزاء: (٥) ٢٢ من شهر ربيع الأول عام ١٣٧٤ هـ الموافق ١٩ من شهر نوفمبر عام ١٩٥٤ م، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢) متفق عليه: رواه البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي في كتابه الجامع الصحيح: كتاب بدء الخلق / باب ذكر الملائكة (ج ٣ / ص ١١٧٤، حديث رقم (٣٠٣٦)، دار ابن كثير - اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م، عدد الأجزاء: (٦)، تحقيق: د / مصطفى ديب البغا .
ورواه مسلم المرجع نفسه: كتاب القدر / باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (ج ٤ / ص ٢٠٣٦، حديث رقم: ١/٢٦٤٣).

في الطلب ولا يحملن أحدكم استبطاء الرزق أن يطلبه بمعصية الله فإن الله تعالى لا ينال ما عنده إلا بطاعته} (١)

وروى الإمام أحمد رحمه الله تعالى عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: { إن الله فرغ إلى كل عبد من خمس: من أجله ورزقه وأثره وشقي أم سعيد} (٢).

وقد جعلت بحثي هذا من مقدمة وأربعة مباحث: تناولت في المقدمة: أسباب اختيار الموضوع وأهميته وكذلك أهمية الإقتصاد في حياة الأمم والشعوب، وسبب قيام الإقتصاد العالمي الجديد على الربا ثم انتقلت إلى المبحث الأول وجعلته في ثلاثة مطالب: المطلب الأول: عرفت فيه الربا لغة واصطلاحاً، وفي المطلب الثاني: ذكرت أنواع الربا، وفي المطلب الثالث: تحدثت عن الأصول الربوية. وفي المبحث الثاني: تحدثت عن حكم الربا في الشرائع السماوية: اليهودية، والمسيحية، والإسلام وفي المبحث الثالث: كان الحديث عن آثار الربا الدينية والدينية.

وفي المبحث الرابع: كان الحديث عن المعاملات النقدية في الإسلام وموقفها من الربا وجعلت تحته ثلاثة مطالب: المطلب الأول: حكم العقود المالية، والمطلب الثاني: حكم المعاملات المصرفية، والمطلب الثالث: حكم الصرافة في الإسلام.

وبهذه التوطئة نكتفي.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد و وآله وصحبه والتابعين لهم ومن اقتفى أثرهم بإحسان إلى يوم الدين.

١ (صحيح: رواه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني في كتابه: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء : عند ترجمة: أحمد بن أبي الحواري (ج ١٠ / ص ٢٧) الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ عدد الأجزاء : (١٠) .
٢ (صحيح: رواه أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني في كتابه " المسند " (ج ٥ / ص ١٩٧ - حديث رقم: ٢١٧٧٠ ، ٢١٧٧١) ، الناشر : مؤسسة قرطبة - القاهرة ، عدد الأجزاء : (٦) تحقيق شعيب الأرنؤوط .

*- أسباب اختيار الموضوع:

نظراً لما رأيت من انتشار المصارف في البلاد شرقاً وغرباً عند المسلمين وغيرهم وجهل الكثير من المسلمين فضلاً عن غيرهم تجاه هذا الموضوع في حين اتصلت المعاملة المالية بينهم لذا حرصت على معرفة هذا الباب من خلال النصوص القرآنية والأحاديث النبوية ثم إفادة المسلمين عملاً بقوله تعالى: { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ } (التوبة ١٢٢).

وقوله صلى الله عليه وسلم : { نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب مبلغ أحفظ له من سامع } (١).

وحديث الدين النصيحة: { قُلْنَا لِمَنْ قَالَ « لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ » } (٢).

١ (صحيح: رواه أحمد المرجع نفسه (ج١ / ص ٤٣٦ - حديث رقم: ٤١٥٧) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.
٢ (رواه مسلم المرجع السابق: / كتاب الإيمان: باب بيان أن الدين النصيحة: (ج١ / ص ٧٤ - حديث رقم: ٢٠٥). عن أبي رقية تميم بن أوس الداري رضي الله عنه.

*- أهمية الموضوع :

تأتي أهمية الموضوع من جوانب عديدة أبرزها:

- ١- معرفة هذه الأحكام: لقوله صلى الله عليه وسلم: { وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ } (١).
- ٢- النصيحة للمسلمين: لقوله صلى الله عليه وسلم: { ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم : إخلاص العلم لله ومناصحة أئمة المسلمين ولزوم جماعتهم فإن الدعوة تحيط من ورائهم } (٢).
- ٣- خطورة موضوع هذه المعاملة إذ لها اتصال بنماء الأجساد ولا بد أن تكون اللقمة والقوت من حلال لقوله صلى الله عليه وسلم: { إن الحلال بين وإن الحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ألا وإن لكل ملك حمى ألا وإن حمى الله محارمه ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب } (٣).

(١) رواه مسلم المرجع نفسه / في: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار / باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر (ج ٤ / ص ٢٠٧٤ - حديث رقم: (٣٨/٢٦٩٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) صحيح: رواه الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي السلمي في كتابه: الجامع الصحيح/ كتاب العلم: باب إذا أراد الله بعبد خيرا فقهه في الدين (ج ٥ / ص ٣٤٤ - حديث رقم: (٢٦٥٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، عدد الأجزاء: (٥) تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون .
(٣) رواه البخاري المرجع السابق / كتاب الإيمان : باب فضل من استبرأ لدينه (ج ١ / ص ٢٨ - حديث رقم: (٥٢) وفي كتاب البيوع: باب الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهات (ج ٢ ص ٧٢٣ - حديث رقم: (١٩٤٦) ومسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات (ج ٣ / ص ١٢١٩ - حديث رقم: (١٥٩٩).

فإذا تجاوز العبد هذا الحد وخرج إلى الحرام أو المشبوه استحق العقوبة من الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم: { كل جسد نبت من سحت فالنار أولى به } (١).

وقوله صلى الله عليه وسلم: { أربيع إذا كن فيك فلا عليك ما فاتك من الدنيا حفظ أمانة وصدق حديث وحسن خليفة وعفة في طعمة } (٢).

وكان الصالحون من قبلنا يحرصون على أكل الحلال ويتورعون عن المشبوه وتأمل في هذا المثل :
قصة أبي بكر مع غلامه فقد روى البخاري من حديث عائشة ، رضي الله عنها ، قالت: { كَانَ لِأَبِي بَكْرٍ غُلامٌ يُخْرِجُ لَهُ الخَرَجَ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَأْكُلُ مِنْ خَرَجِهِ فَجَاءَ يَوْمًا بِشَيْءٍ فَأَكَلَ مِنْهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ الغُلامُ تَدْرِي مَا هَذَا فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَمَا هُوَ قَالَ : كُنْتُ تَكَهَّنتُ لِإنْسَانٍ فِي الجَاهِلِيَّةِ وَمَا أَحْسِنُ الكِهَانَةَ إِلَّا أَنِّي خَدَعْتُهُ فَلَقَيْتَنِي فَأَعْطَانِي بِذَلِكَ فَهَذَا الَّذِي أَكَلْتُ مِنْهُ فَأَدْخَلَ أَبُو بَكْرٍ يَدَهُ فَقَاءَ كُلَّ شَيْءٍ فِي بَطْنِهِ } (٣).
وهكذا كانت عادة نساء السلف إذا خرج الرجل من منزله تقول له امرأته أو ابنته إياك وكسب الحرام فإنا نصبر على الجوع والضر ولا نصبر على النار (٤).

فلذا يجب على المسلم طلب العلم وجوبا عينا من كتاب الطهارة حتى كتاب البيوع.

١ (صحيح : رواه أبو نعيم في الحلية المرجع السابق عند ترجمة أبي بكر الصديق (ج ١/ص ٣١) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

٢ (صحيح : رواه أحمد المرجع السابق/ في مسند عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما (ج ٢/ ص ١٧٧ - حديث رقم: (٦٦٥٢)

٣ (صحيح البخاري المرجع السابق / في: كتاب فضائل الصحابة : باب أيام الجاهلية (ج ٣/ ص ١٣٩٥ - حديث رقم (٣٦٢٩) عن عائشة رضي الله عنها موقوفا.

٤ (انظر: إحياء علوم الدين (ج ٢/ ص ٥٨) لـ / محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، الناشر : دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء: (٤).

*- أهمية الاقتصاد في حياة الأمم والشعوب:

الاقتصاد في العلم الحديث هو: " تدبير شؤون المال بإيجاده وتكثير موارده" (١). أو هو الدراسة العلمية للظواهر المتعلقة بالنشاط الاقتصادي (٢).

ولا يخفى علينا أن تقدم الأمم ورفيها يتعلّق بشكل كبير بالناحية الاقتصادية، فتلبية حاجات الناس، وتمويل المشاريع الاختراعات، والأبحاث التي تساهم في بناء الحضارة، كلّها تحتاج إلى موارد مالية لتغطية نفقات هذه الأمور.

واليوم تكون الدولة قويّة بمقدار ما تملك من موارد وقوى اقتصادية كبيرة، لذلك أصبح الإهتمام بالمال كبيراً، وأصبحت المعادلة اليوم: قوة اقتصادية سيطرة تامّة + حضارة قائمة. واهتمّ الإسلام بهذه الناحية كاهتمامه بكلّ نواحي الحياة، " فاهتمّ بالمال ايجاداً وتنمية واستثماراً وبقاء، من الناحيتين الإيجابية والسلبية، فاعتبر المال أمانة ثقيلة بيد صاحبه، وألزمه بحفظه، وتثمينه، وألزمه السعي من أجل تحصيله" (٣).

وما هذا إلا اعترافاً من الإسلام بأهمية الاقتصاد، ودفعاً للمسلمين ليهتمّوا ذلك الإهتمام الذي يضع المسلمين في مكانهم المناسب على الساحة الدوليّة، فتكون لهم قوتهم، واستقلالهم، فلا يخضعون لقوانين الغرب الذي أدخل إليهم كثيراً من المعاملات التي حرّمها الإسلام وقبلها المسلمون في هذا العصر - للأسف - بسبب ضعفهم وتخلفهم (٤).

١ (أحمد محمّد جمال، محاضرات في الثقافة الإسلامية ص ٣٠١)، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط٦، ١٩٨٣م).
٢ (عبد الرّحيم بوادقجي، مبادئ في علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية، مطبعة الداودي، دمشق، (١٩٨٨/١٤٠٨)، المقدمة.
٣ (وهبة الزحيلي، مفهوم المال والاقتصاد في الإسلام، مجلة نهج الإسلام، العدد ٤٩ / ص ٢٤) السنة (١٣، ١٤١٣ / ١٩٩٢).
٤ (نقلا عن الربا وبيدائه في الإسلام ص ٤) إعداد رعداء محمّد أديب زيدان بإشراف الدكتور علي دحروج (الشاملة: الإصدار ٣٢:٣).

*- سبب قيام الإقتصاد العالمي الجديد على الربا:

الإقتصاد العالمي الجديد وقيامه على الربا، كيف؟ ولماذا؟ :

إنّ سعي البشر لتحصيل المال جعل الإنسان يحاول بكلّ السبيل - المشروعة وغير المشروعة - تكثير ماله وتجميعه، فالقوة بيد الغني، والسيطرة بيد صاحب المال، وحبّ المال غريزة في نفس الإنسان، لذلك فقد صار هذا الإنسان يتحايل حيناً، ويبرر أحياناً أخرى لإزالة أيّ عائق يقف في طريق جمعه الثروة. وكان الربا من أيسر السبيل وأضمنها لجمع المال وتكثيره، ولكنّ تحريم الربا في كلّ الشرائع السماوية وقف عائقاً أمام اعتماد الربا كوسيلة من وسائل جمع المال.

فقد " ظلّت البلاد التي تدين بالمسيحية تدعن لأحكامها في تحريم الفائدة حتّى نهاية القرن الثالث عشر تقريباً، ثمّ أخذت تحت ضغط الحياة الإقتصادية، بسبب ظهور طبقة التجار من جهة، وتقليص نفوذ الكنسية من جهة أخرى تفسح المجال لزحف الفائدة على ميادين المعاملات الماليّة شيئاً فشيئاً" (١). فالمصلحة - ومصلحة التجار خاصّة - كانت السبب الرئيس في تحليل الربا. يقول جو ألنر : " لقد أصبح رجال الأعمال عندنا تائهين في مطاردة المال، الذي يجب أن يكون وسيلة إلى الحياة الطيبة، لا غاية في ذاتها، حتّى نسوا الغاية، وأمعنوا في التعلّق بالوسيلة" (٢).

والنهضة الصناعيّة التي قامت في أوروبا، وحاجة المشاريع إلى المال اللازم للتّمويل، وغياب التّعاون والتّراحم في المجتمع الغربيّ، وتقديم مصلحة الفرد وتقديسها، كلّ ذلك أدّى إلى أن يصبح التّعامل بالربا ضرورة في تلك المجتمعات، حتّى صار النّظام " الفرديّ في العالم الغربيّ، يئنّ اليوم أمام مطامع الأفراد المتمثّلة في الإحتكارات العالميّة، والتّكتلات الماليّة التي تقوم على حساب الفرد المستهلك،

١) د. محمّد عبد المنعم الجمال، موسوعة الإقتصاد الإسلامي، دار الكتب الإسلاميّة ودار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٢، ١٩٨٦/١٤٠٦، (٣٨٩).
٢) أحمد محمّد جمال، المرجع السابق، ص (٣١٠).

بالإضافة إلى أنّ البيوت الماليّة تتحكّم في سياسة العالم الغربيّ، فتسخرّها لخدمة مصالح الرأسماليّة في تلك البلاد" (١).

وهكذا، شيئاً فشيئاً، أخذت الأصوات تعلو لتحليل الرّبا، حتّى أصبح التّعامل بها أمراً شائعاً وعمماً، فظهرت المصارف لأوّل مرّة، وكان ذلك على يد اليهود المشهورين بحبّهم للمال، فأُنشئ مصرف البندقيّة عام ١١٥٧م، ثمّ أنشئ بنك الودائع في برشلونة عام ١٤٠١م (٢).

ومع التّقدّم الصّناعيّ والثّورة العلميّة التي عمّت أوروبا في القرن التّاسع عشر، اتّسع نظام المشاريع الصّناعيّة، ونشطت حركة التّبادل الماليّ، فتطوّرت المصارف، وظهرت تلك القوى الماليّة الكبرى، وتمركز المال في أيدي المصرفيين، وكان جلّهم من اليهود الذين تحكّموا بالعالم عن طريق نفوذهم الماليّ والمصرفيّ.

وانتقلت عدوى المصارف إلى البلاد الإسلاميّة والعربيّة على يد المستعمر الذي تعامل مع بلادنا كتعامله في العلم الغربيّ، وصدّر إلينا أنانيته وفرديته، - وللأسف - تلقّفناها تلقّف الضعيف لفتات القوي، فأُنشئ أوّل مصرف في مصر عام ١٨٩٨م، وهو البنك الأهلي المصري (٣).

إنّ نشاط الصّناعة، وحاجة المشاريع إلى المال، والنّظرة الغربيّة الماديّة التي تبيح للإنسان القيام بأيّ نشاط حتّى ولو كان خالياً من الخلق والدّين يمكّنه من الحصول على المال، وزوال روح التّعاون والتّراحم بين أفراد هذا المجتمع الغربيّ، كلّ هذا شكّل ضغطاً على الكنيسة، فظهرت القوانين الوضعيّة التي تبيح الرّبا، وظهرت التّفسيّرات والتّبريرات لهذه الفائدة، وأصبح العالم يتغنّى بأنّ التّقدّم الإقتصاديّ لا يقوم إلاّ بإباحة الرّبا. وبما أنّ الضّعيف يتبع دائماً القوي، أخذت الأصوات ترتفع في بلادنا الإسلاميّة الضعيفة، تنادي بإباحة الرّبا، حتّى نلحق - بزعمهم - بركب الحضارة، وحتّى لا نتخلف عن النّشاط الإقتصاديّ العالميّ (٤).

١ (المصدر نفسه، نفس الصّفحة.
٢ (عبد الله عبد الرّحيم العبّادي، موقف الشّريعة من المصارف الإسلاميّة المعاصرة، منشورات المكتبة العصريّة، صيدا بيروت، ١٩٨١/١٤٠١، ص (٢٣).
٣ (المصدر نفسه، (٢٤).
٤ (نقلا عن الرّبا وبدائله في الإسلام المرجع السابق ص (٤) وما بعدها.

المبحث الأول: تعريف الربا وأنواعه والأصول الربوية.

١- المطلب الأول: تعريف الربا:

أ- تعريف الربا: الربا: لغة: مصدر قولهم: ربا يربو، إذا زاد، وهو مأخوذ من مادة (ر ب و) التي تدلّ على الزيادة والنماء والعلو

قال في القاموس: ربا ربوا كعلو ورباء زاد ونما^(١) ، وقال في المصباح المنير : الربا الفضل والزيادة - وهو مقصور على الأشهر . . و ربا الشيء يربو إذا زاد . وأربى الرجل بالألف دخل في الربا . وأربى على الخمسين زاد عليها^(٢) . وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات : الربا مقصور وأصله الزيادة . . ويقال ربا الشيء إذا زاد ، ويقال الربا والرماء^(٣) -

وقال في الفتح: وأصل الربا : الزيادة إما في نفس الشيء كقوله تعالى : { اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ }^(٤) ، وإما في مقابله كدرهم بدرهمين ، فقيل هو حقيقة فيهما ، وقيل : حقيقة في الأول ، مجاز في الثاني^(٥) . واصطلاحا : هو تفاضل في أشياء ونسأ في أشياء مختص بأشياء .

أو بعبارة مختصرة: هو الزيادة في غير مقابلة عوض مشروع ، أو كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: وحرّم الربا لأنه متضمن للظلم فإنه أخذ فضل بلا مقابل له^(٦).

ب - تعريف الربا في الاقتصاد:

- ١ (انظر: القاموس المحيط: (جـ ٤ / ص ٣٣٢) ، لـ / محمد بن يعقوب الفيروزآبادي عدد الأجزاء: (١) ط السعادة بمصر: (١٣٣٢) هـ
- ٢ (انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي (جـ ١ / ص ٢٣٣) ، المؤلف : أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ، الناشر : المكتبة العلمية - بيروت ، عدد الأجزاء : (٢).
- ٣ (انظر: تهذيب الأسماء واللغات (جـ ٣ / ص ١١١) للعلامة أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، ط دار الفكر بيروت ١٩٩٦ الطبعة الأولى عدد المجلدات (٣)
- ٤ (سورة الحج الآية: (٥)
- ٥ (انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري (جـ ٤ / ص ٣١٣) لـ : أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر : دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩ هـ عدد الأجزاء: (١٣).
- ٦ (مجموع الفتاوى (جـ ٢٠ / ص ٣٤١) المؤلف : تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى : ٧٢٨ هـ) المحقق : أنور الباز - عامر الجزار ، الناشر : دار الوفاء ، الطبعة : الثالثة ، (١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م) ، عدد الأجزاء : (٣٥).

بالنسبة للربا في الاقتصاد الرأسمالي، فكلمة فائدة هي المستخدمة، وتعني: ما يحصل عليه المقرض من المقرض مقابل استخدام المال. أو هي ما يحصل عليه المقرض من المقرض مقابل المخاطرة في إقراض ماله. أو مقابل الجهد المبذول في الإقراض.

وهناك نظريات كثيرة فسّرت كيف يتحدد سعر الفائدة، منها ما يقول إنّه يتحدد نتيجة قوى الطلب والعرض في السوق على الأموال (١)، أي سعر إن الفائدة هو السعر الذي يوازن بين التفضيل الزمني للمدّخرين، والتفضيل الزمني للمستثمرين (٢).

٢- المطلب الثاني: أنواع الربا:

ينقسم الربا إلى قسمين: ربا الفضل و ربا النسبيّة.

فأما ربا الفضل: فهو بيع الطعام بالطعام أو النقود بالنقود مع الزيادة، والدليل على تحريم هذا النوع هو حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: { ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى } (٣).

وأما ربا النسبيّة: فهو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل وهو محرم بدليل حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء (٤) والفضة بالفضة ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء والشعير بالشعير ربا إلا إلا هاء وهاء } (٥).

١ (عبد الرّحيم بوادقجي، المرجع السابق ص(١٦٢).

٢ (انظر: الربا وبدائله في الإسلام المرجع السابق ص(٨-٩).

٣ (رواه مسلم المرجع السابق/ في كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج-٣/ ص ١٢١٠ - حديث رقم: ٨٠/١٥٨٧).

٤ (قال ابن الأثير في قوله صلى الله عليه وسلم: [إلا هاء وهاء] هو أن يقول كل واحد من البيّعين: هاء فيعطيه ما في يده كحديثه الآخر [إلا يدا بيد] يعني مقابضة في المجلس، وقيل: معناه: هالك وهات: أي خذ وأعط. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٥٣٥) المؤلف: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) عدد الأجزاء: (٥).

تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

٥ (متفق عليه. رواه البخاري المرجع السابق/ في كتاب البيوع: باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة (ج-٢/ ص ٧٥٠ - حديث رقم:

(٢٠٢٧) وفي باب بيع التمر بالتمر (ج-٢/ ص ٧٦٠ - حديث رقم: (٢٠٦٢) وفي باب بيع الشعير بالشعير (ج-٢/ ص ٧٦١ - حديث رقم: (٢٠٦٥)

ورواه مسلم المرجع السابق / في كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج ٣/ ص ١٢٠٩ - حديث رقم (٧٩/١٥٨٦).

فائدة: لا تعارض بين ما نصه العلماء من أن الربا قسمان وبين قوله صلى الله عليه وسلم: { الربا سبعون حوبا أيسرها أن ينكح الرجل أمه }^(١). لأن معنى الحديث أن الربا مراتب في الإثم لا في النوع والصورة.

قال العلامة المناوي رحمه الله عند شرحه للحديث: { الربا سبعون حوبا } - بفتح الحاء وتضم - أي ضربا من الإثم فقوله الربا أي إثم الربا قال الطيبي: ولا بد من هذا التقدير ليطابق قوله { أيسرها أن ينكح الرجل أمه }^(٢).

قال فضيلة الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى:

والربا: ربا فضل، أي: زيادة، وربا نسيئة، أي: تأخير، وهو يجري في ستة أموال بينها الرسول - صلى الله عليه وسلم - في قوله: { الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والتمر بالتمر، والشعير بالشعير، والملح بالملح }^(٣)، فهذه هي الأموال الربوية بنص الحديث وإجماع المسلمين، وهذه الأصناف الستة إن بعث منها جنساً بمثله جرى فيه ربا الفضل وربا النسيئة، فلو زدت واحداً على آخر، فهو ربا فضل، أو سويته لكن أخرجت القبض، فهو ربا نسيئة، وربما يجتمع النوعان كما لو بعث ذهباً متفاضلاً والقبض متأخر، فقد اجتمع في هذا العقد ربا الفضل وربا النسيئة، وعلى هذا، فإذا بعث جنساً بجنسه، فلا بد من أمرين: التساوي، والتقابض في مجلس العقد.

وإذا اختلفت الأجناس واتفقت العلة، أي: اتفق المقصود في العوضين، فإنه يجري ربا النسيئة دون ربا الفضل، فذهب بفضة متفاضلاً مع القبض جائز، وذهب بفضة متساوياً مع التأخير ربا لتأخر القبض.

قال - صلى الله عليه وسلم - : { فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد }^(٤).

وقولنا: اتفقا في الغرض والمقصود احترازاً مما إذا اختلف الغرض منها.

فالذهب مثلاً ثمن للأشياء، والفضة ثمن للأشياء، والبر قوت.

وعلى هذا يجوز بيع صاع من البر بدينار من الذهب مع التفرق وعدم التساوي لاختلاف القصد، لأن هذا يقصد به النقد والثمنية، وهذا يقصد به القوت.

١ (صحيح: أخرجه ابن ماجة: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني في كتابه السنن / في كتاب التجارات: باب التغليظ في الربا (ج ٢ / ص ٧٦٤ - حديث رقم: (٢٢٧٤) ، الناشر: دار الفكر - بيروت، عدد الأجزاء: (٢) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي عن أبي هريرة رضي الله عنه

٢ (انظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير (ج ٤ / ص ٥١ - حديث رقم: (٤٥٠٧) للمناوي: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، زين الدين: من كبار العلماء بالدين والفنون، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦، عدد الأجزاء: (٦).

٣ (أخرجه مسلم المرجع السابق/ في كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج ٣ / ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٠/١٥٨٧).

٤ (المرجع نفسه نفس الجزء والصفحة ورقم الحديث.

فإن قيل: الحديث يدل على أنه لا يصح إلا بالقبض، فما هو الجواب؟

نقول: حقيقة إن هذا مقتضى الحديث أنك إذا بعث ذهباً ببر وجب التقابض، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : { فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد }^(١).

والجواب عن هذا أن نقول: قد دلت السنة من وجه آخر على أن القبض ليس بشرط فيما إذا كان أحدهما ثمناً، قال ابن عباس: قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: { من أسلف في شيء، فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم }^(٢).

وعلى هذا، فحديث: { فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد } لا عموم لمفهومه، فلا يشترط القبض في كل صورة من صور المخالفة، وإنما يشترط القبض فيما فيما إذا اتفقا في الغرض، كذهب بفضة، أو بر بشعير، وأما ذهب أو فضة بشعير ونحوه، فلا يشترط القبض.

واختلف العلماء فيما عدا هذه الأصناف الستة، فالظاهرية قالوا: لا يجري الربا إلا في هذه الأصناف الستة لأنهم لا يرون القياس، فيقتصر على ما جاء به النص، فيجوز عندهم مبادلة أرز بذرة متفاضلاً مع تأخر القبض، لأنهما لا يدخلان في المنصوص عليه.

وأما أهل القياس من المذاهب الأربعة، فإنهم عدوا الحكم إلى غيرها، إلا أن بعضاً منهم لم يعد الحكم إلى غيرها، وهو من أهل القياس، مثل ابن عقيل رحمه الله، فإنه قال: لا يجري الربا إلا في هذه الأصناف الستة، لأنه لا قياس، ولكن لأن العلماء اختلفوا واضطربوا في العلة التي من أجلها كان الربا، فلما اضطربوا في العلة ألغينا جميع هذه العلل، وأبقينا النص على ما هو عليه من الحصر في المنصوص عليه.

والصحيح أن الربا يجري في غير الأصناف الستة، وأن العلة هي الكيل والادخار مع الطعم، وهو أن يكون قوتاً مدخراً، وهذا بالنسبة للبر والتمر والشعير.

وبالنسبة للذهب والفضة: العلة هي الجنس والتمنية، فقولنا: "الجنس" لأجل أن يشمل الحلي إذا بيع بعضه ببعض، فيجري فيه الربا، مع أنه ليس بثمن، والتمنية مثل الدراهم والدنانير والأوراق النقدية المعروفة، فإنها بمنزلة الذهب والفضة، أو يقال: العلة التمنية فقط والحلي خارج عن التمنية خروجاً طارئاً، لأن التحلي طارئ، والأصل في الذهب والفضة التمنية، لأنهما ثمن الأشياء.

١ (المرجع نفسه نفس الجزء والصفحة ورقم الحديث.

٢ (متفق عليه: أخرجه البخاري المرجع السابق/ كتاب السلم: باب السلم في وزن معلوم) ج ٢/ ص ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٤ - حديث رقم: (٢١٢٤ ، ٢١٢٥ ، ٢١٢٦ ، ٢١٣٥)،

وأخرجه مسلم المرجع السابق / كتاب المساقاة: باب السلم) ج ٣/ ص ١٢٢٦ . حديث رقم: (١٢٨ ، ١٢٧/١٦٠٤).

وأما الملح، فقال شيخ الإسلام: إنه يصلح به القوت، أي: فهو تابع له، فالعلة ليس أنه قوت، لكنه من ضرورياته، ولهذا لو طحنت برأ ولم يكن فيه ملح، لم يبق إلا أياماً، يسير، فيفسد، فإذا كان فيه الملح منعه من الفساد، فيقول: لما كان يصلح به القوت جعل له حكمه^(١).

٣- المطلب الثالث: الأصول الربوية:

أ- الأصول الربوية: هي المذكورة في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد }^(٢).
ب - هل يلحق بهذه الأصول الستة غيرها مما يماثلها أم لا ؟ المسألة خلافية بين أهل العلم قديماً وحديثاً ولابن الأمير الصنعاني - رحمه الله تعالى - رسالة في ذلك والذي نراه عدم إلحاق شيء من ذلك والإقتصار على ما ورد به نص فإن النبي صلى الله عليه وسلم حددها بهذه الأصناف الستة وكان يوجد في ذلك العصر غيرها مما يماثلها من المطعوم والمدخر والمكيل وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ، والله أعلم.

١ (انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد: باب ما جاء في السحر (١ ج/ ص ٢٩٠ - ٢٩١) للشيخ / محمد بن صالح العثيمين - المكتبة الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى - جزئين في مجلد واحد.
٢) أخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (ج٣/ ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٠/١٥٨٧).

* المبحث الثاني: حكم الربا في الشرائع السماوية، وتحتة ثلاثة مطالب:

إن الله سبحانه وتعالى قد أحلّ لنا الطيبات في هذه الأرض: { يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ } (١). ويقول جلّ جلاله: { وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ } (٢). فالله سبحانه أراد لنا الحياة على هذه الأرض وسخر لنا ما فيها حتى نعيش بسعادة، وحتى نصل بالخير ورضا الله إلى الجنة، فلذلك كان تحريم الربا في كلّ الشرائع، حتى قيل إنّ الربا والزنا قد حرّمت في كلّ الشرائع، ولن تجد شريعة إلا وقد حرّمت هاتين الكبيرتين لما فيها من خطر كبير على استمرار الحياة وسعادة البشر (٣).

١- المطلب الأول: تحريم الربا في الديانة اليهودية:

جاء تحريم الربا في التوراة. ففي الإصحاح الثاني والعشرين من سفر الخروج: إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عندك فلا تكن له كالمرابي ولا تضعوا عليه الربا (٤).

وفي سفر الخروج ، بالإصحاح (٢٢) في العدد (٢٥): إن أقرضت فضة لشعبي الفقير الذي عندك ، فلا تكن له كالمرابي ، لا تضعوا عليه ربا "

وفي سفر اللاويين ، بالإصحاح (٢٥) في الأعداد (٣٥ حتى ٣٧): وإذا افتقر أخوك وقصرت يده عندك فاعضده . . لا تأخذ منه ربا ولا مرابحة فضتك لا تعطه بالربا وطعامك لا تعطه بالمرابحة .

١ (سورة المائدة(٤).

٢ (سورة الأعراف(١٥٧).

٣ (نقلا عن الربا وبدائله في الإسلام المرجع السابق ص(٩).

٤ (انظر: الكتاب المقدس، دار الكتاب المقدس في العالم العربي، سفر الخروج، الإصحاح (٢٢ / ٢٥).

ثم جاء في سفر التثنية ، بالإصحاح (٢٣) في العدد (١٩) : لا تقرض أخاك بربا ، ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شيء ما مما يقرض بربا " .

وينص العدد (٢٠) الذي يليه في نسخة التوراة التي يتداولها يهود اليوم ، على أن : " للأجنبي تقرض بربا ، ولكن لأخيك لا تقرض بربا ، لكي يباركك الرب إلهك في كل ما تمتد إليه يدك في الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها " .

وجاء على لسان نحميا ، بالإصحاح " في العدد (١٠ و ١١) : " وأنا أيضا وإخوتي وغلماي أقرضناهم فضة وقمحا فلنترك هذا الربا . ردوا لهم هذا اليوم حقولهم وكرومهم وزيتونهم والجزء من مائة الفضة والقمح والخمر والزيت الذي تأخذونه منهم ربا " .

ويعقب في العدد (١٣) بقوله : " ثم نفضت حجري وقلت هكذا ينفض الله كل إنسان لا يقيم هذا الكلام من بيته ومن عقبه . . " .

وبين سفر حزقيال بالإصحاح (١٨) سمات النفس التي تخطئ ، فهي تموت بإثم الرجاسات والمعاصي ، وذكر منها العددان (١٢ و ١٣) من ظلم الفقير والمسكين واغتصب اغتصابا ولم يرد الرهن وقد رفع يمينه إلى الأصنام وفعل الرجس . وأعطى بالربا وأخذ المرابحة . . " .

وحفلت النصوص برعاية المدنيين ، ومنعت مضارتهم في الرهون المقبوضة منهم ، وفرضت إبراء المعسر مما عليه من القرض كل سبع سنين ، وكل ذلك عندهم ما لم يكن المدين أجنبيا (١) .

٢- المطلب الثاني: تحريم الربا في الديانة المسيحية:

فقد وضعت عقوبات شديدة لأولئك الذين يتعاملون بالربا: فبالإضافة إلى إلزامهم برد الربا، فقد اعتبر المرابي كالمرتد، يحرم من الدفن الديني هو ومن ساعده (٢).

وقد بقيت القوانين المسيحية تحرم الربا في جميع بلدانها إلى أن جاءت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ بإباحة الفائدة على القروض ثم تتابعت القوانين المبيحة له بنسب تتراوح بين ٥-٧% (٣).

وقد أكد القرآن هذا التحريم عند اليهود والنصارى قال تعالى: { فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } (١).

١) نقلا عن مجلة البحوث الإسلامية (١٩٦/٥). وهي مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - معها ملحق بتراجم الأعلام والأمكنة ، المؤلف : الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، عدد الأجزاء : (٧٩) جزء ١ ، مصدر الكتاب : موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء : <http://www.alifta.com> (الشاملة الإصدار : ٣).

٢) عبد الله عبد الرحيم العبادي ، المرجع السابق (٧٣).

٣) مجلة البحوث الإسلامية المرجع السابق العدد (٣١ ص ١٢٤) والعدد (٤٧ ص ٣٥٢).

٣- المطلب الثالث: تحريم الربا في الإسلام:

ننتقل بعد الكلام على تحريم الربا في الشرائع السماوية السابقة إلى الكلام على تحريم الإسلام للربا:

أولاً: حكم الربا في القرآن الكريم:

١- قال تعالى في سورة البقرة: { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ * إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ * وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ } (٢).

قال الحافظ ابن كثير - رحمه الله- عند قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } : يقول تعالى أمراً عبادة المؤمنين بتقواه، ناهياً لهم عما يقربهم إلى سخطه ويبعدهم عن رضاه، فقال: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ } أي: خافوه وراقبوه فيما تفعلون { وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا } أي: اتركوا ما لكم على الناس من الزيادة على رؤوس الأموال، بعد هذا الإنذار { إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } أي: بما شرع الله لكم من تحليل البيع، وتحريم الربا وغير ذلك (٣).

٢- وقال تعالى في سورة آل عمران: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفاً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ } (٤).

٣- وقال تعالى في سورة النساء: { فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيراً * وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً } (٥).

٤- وقال تعالى في سورة الروم: { وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبًّا لِيَرْبُؤَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ } (١).

١ (سورة النساء، (١٦٠ - ١٦١).

٢ (سورة البقرة: ٢٧٥ - ٢٨١).

٣ (تفسير القرآن العظيم (١ / ٧١٦) المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [٧٠٠ - ٧٧٤ هـ]

المحقق : سامي بن محمد سلامة ، الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة : الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م ، عدد الأجزاء : (٨).

٤ (آل عمران: (١٣٠ - ١٣٢) مدنية.

٥ (النساء: (١٦٠ - ١٦١) مدنية

ثانياً: حكم الربا في السنة النبوية:

قد عرضنا فيما تقدم من هذا المبحث الآيات التي ورد فيها ذكر الربا وتحريمه والوعيد عليه ونردف ذلك بما ورد في السنة النبوية في موضوع الربا ولن نستعرض كل الأحاديث الواردة في ذلك وإنما نكتفي منها بما يلي:

- ١ - حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { اجتنبوا السبع الموبقات قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات {متفق عليه (٢)} .
- ٢ - حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه { لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكتبه وشاهديه وقال هم سواء { رواه مسلم (٣)} وفي لفظ للنسائي: { آكل الربا وموكله وكتبه إذا علموا ذلك ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم يوم القيامة { (٤)} .
- ٣ - عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { درهم من ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية { (٥)} رواه أحمد .
- ٤ - عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر. فقال: { ما هذا التمر من تمرنا { فقال الرجل: يا رسول الله! بعنا تمرنا صاعين بصاع من هذا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { هذا الربا. فردّوه. ثمّ بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا { (٦)} .
- ٥ - عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الربا اثنان وسبعون باباً أدناها مثل إتيان الرجل أمه وأرعى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه { (٧)} .

(١) الروم: (٣٩) مكية

(٢) رواه البخاري المرجع السابق / كتاب الوصايا: باب قول الله تعالى { إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً { [النساء: ١٠] (ج٣/ ص ١٠١٧ - حديث رقم (٢٦١٥)، ومسلم / كتاب الإيمان: باب بيان الكبائر وأكبرها (ج١ / ص ٩٢ - حديث رقم: (١٤٥ / ٨٩)).

(٣) رواه مسلم المرجع السابق / كتاب المساقاة (ج٣/ ص ١٢١٩ - حديث رقم (١٥٩٨ / ١٠٦)).

(٤) صحيح: رواه النسائي: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي في كتابه المجتبى من السنن / كتاب الزينة: باب الموتشمت وذكور الاختلاف على عبد الله بن مرة والشعبي في هذا (ج٨ / ص ١٤٧ - حديث رقم: (٥١٠٢)، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب الطبعة الثانية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م، عدد الأجزاء: (٨)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.

(٥) صحيح: رواه أحمد المرجع السابق / مسند الأنصار: حديث عبد الله بن حنظلة بن الراهب بن أبي عامر الغسيل غسيل الملائكة (ج٥ / ص ٢٢٥ - حديث رقم: (٢٢٠٠٧، ٢٢٠٠٨)).

(٦) رواه البخاري المرجع السابق / كتاب الوكالة: باب إذا باع الوكيل شيئاً فأسداً فبيعه مردود (ج٢ / ص ٨١٣ - حديث رقم: (٢١٨٨)، ومسلم المرجع السابق / كتاب المساقاة: باب بيع الطعام مثلاً بمثل (ج٣ / ص ١٢١٥ - حديث رقم: (٩٧ / ١٥٩٤)).

(٧) صحيح: رواه الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في المعجم الأوسط (ج٧ / ص ١٥٨ - حديث رقم: (٧١٥١) الناشر: دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ، عدد الأجزاء: (١٠). تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني

ثالثا : حكم الإجماع في الربا:

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى: وقد أجمع المسلمون على تحريم الربا في الجملة (١). وقال أيضا رحمه الله تعالى: وقد أجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى أنه من الكبائر ، وقيل إنه كان محرما في جميع الشرائع، وممن حكاها الماوردي. والله أعلم (٢). وقال الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى: وهو محرم بالكتاب والسنة والإجماع. وقال: وأجمعت الأمة على أن الربا محرم (٣).

* المبحث الثالث: آثار الربا وفيه مطلبان:

١- المطلب الأول: آثار الربا الدينية:

١- التعامل بالربا يوقع في حرب من الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، قال الله عز وجل: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } (٤).

٢- أكل الربا يوقع صاحبه في اللعنة، فيبعد من رحمة الله تعالى، فإن النبي صلى الله عليه وسلم: { لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء } رواه مسلم (٥). قال النووي رحمه الله تعالى: بعد أن ساق هذا الحديث: هذا تصريح بتحريم كتابة المبايعة بين المترابيين والشهادة عليهما وفيه تحريم الإعانة على الباطل والله أعلم (٦).

٣- أكل الربا يعذب بعد موته بالسباحة في نهرٍ من دم، وتقذف في فيه الحجارة فيرجع في وسط نهر الدم، وفي الحديث عن سمرة بن جنب رضي الله عنه أن لنبي صلى الله عليه وسلم قال: { رأيت الليلة رجلين أتياي فأخرجاني إلى أرض مقدسة فانطلقنا حتى أتينا على نهر من دم فيه رجل قائم وعلى وسط النهر رجل بين يديه حجارة فأقبل الرجل الذي في النهر فإذا أراد الرجل أن يخرج رمى الرجل بحجر في فيه

١ (انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج/ كتاب البيوع: باب الربا (٩/١١)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ ، عدد الأجزاء: (١٨)

٢ (انظر: المجموع شرح المهذب / كتاب البيوع: باب الربا (جـ ٩/ ٣٩١)، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، طبعة دار الفكر - بيروت.

٣ (انظر: المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني/ كتاب البيوع : باب الربا والصرف (جـ ٤/ ص ١٣٣).

المؤلف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، الناشر: دار الفكر - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، عدد الأجزاء: (١٠).

٤ (سورة البقرة، الآيتان: (٢٧٨ ، ٢٧٩).

٥ (رواه مسلم المرجع السابق / كتاب المساقاة (جـ ٣/ ص ١٢١٩- حديث رقم (١٥٩٨ / ١٠٦).

٦ (انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المرجع السابق/ كتاب البيوع: باب الربا (جـ ١١/ ص ٢٦)،

فرده حيث كان فجعل كلما جاء ليخرج رمى فيه بحجر فيرجع كما كان فقلت ما هذا ؟ . فقال الذي رأته في النهر أكل الربا { (١) } .

٤- الربا معصية لله ورسوله، قال الله عز وجل: { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } (٢)، وقال تعالى: { وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ } (٣)، وقال الله تعالى: { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا } (٤) .

٥- أكل الربا متوعد بالنار إن لم يتب، قال الله عز وجل: { وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } (٥) .

قال ابن كثير رحمه الله: ثم قال تعالى: { وَمَنْ عَادَ } أي: إلى الربا ففعله بعد بلوغ نهي الله له عنه، فقد استوجب العقوبة، وقامت عليه الحجة؛ ولهذا قال: { فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } (٦) . وقال السعدي رحمه الله: عند هذه الآية: { وَمَنْ عَادَ } بعد بيان الله وتذكيره وتوعده لآكل الربا { فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } في هذا أن الربا موجب لدخول النار والخلود فيها، وذلك لشناعته، ما لم يمنع من الخلود مانع الإيمان (٧) .

٦- لا يقبل الله الصدقة من أموال الربا، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: { إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً } (٨) .

٧- أكل الربا يمنع من إجابة الدعاء لأنه مال حرام ، ففي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: { ... ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء: يا رب، يا رب ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذّي بالحرام فأنّى يستجاب لذلك } (٩) . مع أن هذا العبد قد جاء ببعض أسباب إجابة الدعاء ولكن للأسف لم يستجب له إطلاقاً ومن هذه الأسباب:

١ (رواه البخاري المرجع السابق / كتاب البيوع: باب أكل الربا وشاهده وكتابه (ج٢- ص٤٧٣ - حديث رقم: (١٩٧٩) .

٢ (سورة النور، الآية: (٦٣) .

٣ (سورة النساء، الآية: (١٤) .

٤ (سورة الأحزاب، الآية: (٣٦) .

٥ (سورة البقرة، الآية: (٢٧٥) .

٦ (تفسير القرآن العظيم المرجع السابق (ج١/ ص ٧١٠ آية: (٢٧٥))

٧ (انظر: تيسير الكريم الرحمن في تفسير (ص٩٥٨)، المؤلف: عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي ، المحقق: عبد الرحمن بن معلا معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى ٢٠١٤هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: (١) .

٨ (أخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب الزكاة: باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (ج٢/ ص٧٠٣ برقم ٦٥/١٠١٥) .

٩ (المرجع نفسه مع الجزء والصفحة ورقم الحديث

أ- إطال السفر وهي كافية في إجابة الدعاء لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: { ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن : دعوة المظلوم ، ودعوة المسافر ، ودعوة الوالد على ولده } (١).

ب - حصول التبذل في اللباس والهيئة بالشعث والاغبرار وهو أيضا من مقتضيات إجابة الدعاء للحديث المشهور: { رب أشعث أغبر ذي طمرين مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأبره } (٢).

ج - مد اليد إلى السماء وهذا سبب من أسباب قبول الدعاء لحديث سلمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { إن ربكم حيي كريم . يستحي من عبده أن يرفع إليه يديه فيردهما صفرا (أو قال) خائبين } (٣).

د - الإلحاح على الله بتكرير الدعاء { يا رب يا رب }.

هـ - التوسل إلى الله باسم من أسمائه وهو اسم الرب.

ومع هذا كله { فأنى يستجاب له } استفهام واقع على جهة التعجب والاستبعاد.

٨ - أكل الربا ظلم، والظلم ظلمات يوم القيامة، قال الله تعالى: { وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ، مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْنِدُتْهُمْ هَوَاءٌ } (٤).

٩ - الربا خلق ذميم وصفة قبيحة وعمل مشين من أعمال أعداء الله اليهود، قال الله: { فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا * وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } (٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: وَحَرَّمَ الرِّبَا لِأَنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِلظُّلْمِ فَإِنَّهُ أَخَذَ فَضْلًا بِلَا مُقَابِلٍ لَهُ وَتَحْرِيمُ الرِّبَا أَشَدُّ مِنْ تَحْرِيمِ الْمَيْسِرِ الَّذِي هُوَ الْقِمَارُ ؛ لِأَنَّ الْمُرَابِيَّ قَدْ أَخَذَ فَضْلًا مُحَقَّقًا مِنْ مُحْتَاJٍ وَأَمَّا الْمُقَامِرُ فَقَدْ يَحْصُلُ لَهُ فَضْلٌ وَقَدْ لَا يَحْصُلُ لَهُ وَقَدْ يَقْمُرُ هَذَا هَذَا وَقَدْ يَكُونُ بِالْعَكْسِ (٦).

والعجب أن أغلب المسلمين يذمون اليهود وأساليبيهم ولكن نجد بالمقابل من يسلك مسلكهم ويترك طريقهم وقد حذرنا منهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: { لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر

١ (حسن: رواه الترمذي المرجع السابق/ كتاب البر والصلة: باب ما جاء في دعوة الوالدين (ج ٤/ ص ٣١٤ - حديث رقم: (١٩٠٥))
٢ (رواه مسلم المرجع السابق/ كتاب البر والصلة والاداب: باب فضل الضعفاء والخاملين (ج ٤/ ص ٢٠٢٤ - حديث رقم: (٢٦٢٢) / ١٣٨).

٣ (صحيح: رواه ابن ماجة المرجع السابق/ كتاب الدعاء: باب رفع اليدين في الدعاء (ج ٢/ ص ١٢٧١ - حديث رقم: (٣٨٦٥).

٤ (سورة إبراهيم، الآيتان: (٤٢، ٤٣).

٥ (سورة النساء، الآية: ١٦٠ - (١٦١).

٦ (مجموع الفتاوى المرجع السابق/ (ج ٢٠/ ص ٣٤١).

وذراعا بذراع حتى لو دخلوا حجر ضب لاتبعتموهم . قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى ؟ قال فمن
{(١)}.

١٠ - الربا من أخلاق أهل الجاهلية فمن تعامل به وقع في صفة من صفاتهم فقد روى الإمام الطبري -
رحمه الله - بسنده في تفسيره عن مجاهد أنه قال: { كانوا في الجاهلية يكون للرجل على الرجل الدين
فيقول: لك كذا وكذا وتؤخر عني فيؤخر عنه }.

وقال قتادة: أن ربا أهل الجاهلية: { يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى، فإذا حل الأجل ولم يكن عند
صاحبه قضاء، زاده وأخر عنه }{(٢)}.

ولقد وضع النبي صلى الله عليه وسلم ربا الجاهلية في حجة الوداع فقد روى مسلم وغيره من حديث جابر
رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي
موضوع ودماء الجاهلية موضوعة وإن أول دم أضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعا
في بني سعد فقتلته هذيل وربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضع ربانا ربا عباس بن عبد المطلب فإنه
موضوع كله }{(٣)}.

١١ - آكل الربا يبعث يوم القيامة كالمجنون، قال الله تعالى: { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ
الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ
مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ }{(٤)}.

وقد أشار إلى هذا جمع غفير من أهل العلم : وهو أن المرابي يبعث يوم القيامة حاله كحال المصروع فقد
روى الإمام ابن أبي شيبة رحمه الله تعالى: عن سعيد بن جبير رحمه الله تعالى في قوله: { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ
الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ } قال: يبعث يوم القيامة مجنوناً يخنق{(٥)}.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: آكل الربا يبعث يوم القيامة مجنوناً يُخنق. رواه ابن أبي حاتم، وقال:
وروي عن عوف بن مالك، وسعيد بن جبير، والسدي، والربيع بن أنس، ومقاتل بن حيان، نحو ذلك{(٦)}

١ (متفق عليه: رواه البخاري المرجع السابق/ كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة: باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لتتبعن سنن من
كان قبلكم) ج٦/ ص ٢٦٦٩ - حديث رقم: (٦٨٨٩)

ومسلم المرجع السابق/ في كتاب العلم: باب اتباع سنن اليهود والنصارى (ج ٤/ ص ٢٠٥٤ - حديث رقم: (٦ / ٢٦٦٩).

٢ (انظر : جامع البيان في تأويل القرآن(ج ٦/ ص ٨- سورة البقر آية: (٢٧٥)، المؤلف : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب
الأملي، أبو جعفر الطبري، المحقق : أحمد محمد شاكر ،

الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء : (٢٤)

٣ (رواه مسلم المرجع السابق/ كتاب الحج: باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم(ج ٢ / ص ٨٨٦ - حديث رقم: (١٤٧ / ١٢١٨)

٤ (سورة البقرة، الآية:(٢٧٥).

٥ (انظر: المصنف في الأحاديث والآثار/ كتاب البيوع والأقضية:) آكل الربا وما جاء فيه(ج ٤ / ص ٤٤٨ - رقم: (٢٢٠٠٧)،

المؤلف : أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق : كمال يوسف الحوت، الناشر : مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى
، ١٤٠٩ هـ ، عدد الأجزاء : (٧)

١٢ - الربا كبيرة من كبائر الذنوب المهلكة روى البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: { اجتنبوا السبع الموبقات " قالوا يا رسول الله وما هن؟ قال: "الشرك، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات } (٢) .

وروى الطبراني ن سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: { اجتنبوا الكبائر السبع : الشرك بالله و قتل النفس و الفرار من الزحف و أكل مال اليتيم و قذف الربا و قذف المحصنة و التعرب بعد الهجرة } (٣).

وعند أبي داود من حديث عمير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: { الكبائر تسع: أعظمهن إشراك بالله وقتل النفس بغير حق وأكل الربا وأكل مال اليتيم وقذف المحصنة والفرار يوم الزحف و عقوق الوالدين و استحلال البيت الحرام : قبلتكم أحياء و أمواتا } (٤).

١٣ - سخط الله على المرابي: قد وصف الله المرابي بأنه كفار أثيم في قوله تعالى: { يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } (٥). وفي الآية دلالة أن الله يمقت أهل الربا ويسخط عليهم وكونه سبحانه لا يحبهم فيلزم بغضه سبحانه وتعالى لهم.

١٤ - الربا من أبشع الجرائم التي عصي الله بها: لقوله صلى الله عليه وسلم: { الربا سبعون حوبا أيسرها أن ينكح الرجل أمه } (٦).

١٥ - أكل الربا من أسباب المسخ ففي مسند الإمام أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: والذي نفس محمد بيده ليبیتن ناس من أمتي على أشر وبطر ولعب ولهو فيصبحوا قردة وخنزير باستحلالهم المحارم والقينات وشربهم الخمر وأكلهم الربا ولبسهم الحرير } (٧).

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (ج ٢/ ص ٥٤٤ - سورة البقرة: آية ٢٧٥ - رقم: (٢٨٨٩) المؤلف: الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، دار النشر: المكتبة العصرية - صيدا، عدد الأجزاء: (١٠).

(٢) متفق عليه: رواه البخاري المرجع السابق: كتاب الوصايا : باب قول الله تعالى { إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا } [النساء: ١٠] (ج ٣ / ص ١٠١٧ - حديث رقم: (٢٦١٥).

ومسلم المرجع السابق/ كتاب الإيمان: باب بيان الكبائر وأكبرها (ج ١/ ص ٩٢ - رقم: (١٤٥ / ٨٩).

(٣) انظر: المعجم الكبير للطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني / باب السين: عند ذكر سهل بن أبي حثمة الأنصاري كان ينزل المدينة (ج ٦/ ص ١٠٣ - حديث رقم: (٥٦٣٦) تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، عدد الأجزاء: (٢٠). والحديث حسن.

(٤) حسن: رواه أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي في سننه/ كتاب الوصايا : باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (ج ٢/ ص ١٢٩ - حديث رقم (٢٨٧٥)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر . عدد الأجزاء: (٤).

(٥) سورة البقرة، الآية: (٢٧٦).

(٦) صحيح: أخرجه ابن ماجة المرجع السابق/ كتاب التجارات: باب التغليظ في الربا (ج ٢/ ص ٧٦٤ - حديث رقم: (٢٢٧٤).

(٧) حسن: رواه أحمد المرجع السابق/ باقي مسند الأنصار: أخبار عبادة بن الصامت (ج ٥/ ص ٣٢٩ - حديث رقم: (٢٢٨٤٢) وجاء من حديث غيره.

٢- المطلب الثاني: آثار الربا الدنيوية:

- ١- الربا ممحقة للأموال مذهب للبركة: فإن الله يحق أموال الربا ويتلفها، قال الله عز وجل: { يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ } (١) .
- ٢ - أكل الربا يسبب حلول العذاب والدمار، فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: { إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله } (٢) .
- ٣ - أكل الربا يكون سبباً في الحرمان من الطيبات، قال الله تعالى: { فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدَّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا، وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } (٣) .
- ٤- الربا سبب للذل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم } (٤) .
- ٥- مآل الربا إلى قلة وخسران: فعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الربا وإن كثر فإن عاقبته تصير إلى قل } (٥) ،
ورواية ابن ماجة { ما أحد أكثر من الربا إلا كان عاقبة أمره إلى قلة } (٦) .

١ (سورة البقرة، الآية: (٢٧٦).

٢ (حسن: أخرجه الحاكم: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري في كتابه المستدرک علی الصحیحین/كتاب البيوع (ج ٢ / ٣٤٣ - حديث رقم: (٢٢٦١)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠ م، عدد الأجزاء: (٤)، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص.

٣ (سورة النساء، الآيتان: (١٦٠، ١٦١).

٤ (صحيح: رواه أبو داود المرجع السابق / كتاب الإجارة: باب في النهي عن العينة (ج ٢ / ص ٢٩٦ - حديث رقم: (٣٤٦٢).

٥ (صحيح: رواه أحمد المرجع السابق/ مسند المكثرين من الصحابة: مسند عبد الله بن مسعود (ج ١ / ص ٣٩٥ - حديث رقم: (٣٧٥٤).

٦ (صحيح: رواه ابن ماجة المرجع السابق/ كتاب التجارات: باب التغليظ في الربا (ج ٢ / ص ٧٦٥ - حديث رقم: (٢٢٧٩).

- ٦- أنه يسبب العداوة بين الأفراد، ويقصي على روح التعاون بينهم، والأديان كلها، ولا سيما الإسلام، تدعو إلى التعاون والإيثار وتبغض الأثرة والأنانية واستغلال جهد الآخرين.
- ٧- أنه يؤدي إلى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئاً، كما يؤدي إلى تضخيم الأموال في أيديها دون جهد مبذول، فتكون كالنباتات الطفيلية تنمو على حساب غيرها، والإسلام يمجّد العمل ويكرم العاملين ويجعله أفضل وسيلة من وسائل الكسب، لأنه يؤدي إلى المهارة، ويرفع الروح المعنوية في الفرد.
- ٨ - وهو وسيلة الاستعمار، ولذلك قيل: الاستعمار يسير وراء تاجر أو قسيس^(١).
- ٩ - انتهاك حرمة مال المسلم بأخذ الزائد من غير عوض .
- ١٠ - الإضرار بالفقير لأن الغالب غنى المقرض وفقير المستقرض فلو مكن الغني من أخذ أكثر من المثل أضرب بالفقير .
- ١١ - انقطاع المعروف والإحسان الذي في القرض ؛ إذ لو حل درهم بدرهمين ما سمح أحد بإعطاء درهم بمثله .
- ١٢ - تعطل المكاسب والتجارات والحرف والصناعات التي لا تنتظم مصالح العالم إلا بها ؛ إذ من يحصل درهمين بدرهم كيف يتجشم مشقة كسب أو تجارة^(٢).

١ (فقه السنة للسيد سابق/ الربا: الحكمة في تحريم الربا) (ج٣/ ص ٢٦٦) ط : دار الفتح للإعلام العربي - القاهرة ، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.

٢ (الزواجر عن اقتراف الكبائر(١/١٨٠) لـ / شهاب الدين: أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي المكي

* المبحث الرابع: المعاملات النقدية في الإسلام وموقفها من الربا وتحتة ثلاثة مطالب:

١- المطلب الأول: حكم العقود المالية:

أ - عقد الربا:

وحكم عقد الربا سواء ربا الفضل و ربا النسيئة : حرام باطل عند الجمهور^(١). فلا يصح لأنه مفسوخ وموضوع بوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال: { ألا إن كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع و دماء الجاهلية موضوعة و أول دم أضعه من دماننا دم ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب و ربا الجاهلية موضوعة و أول ربا أضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله }^(٢).

وأخرج أبو داود بسنده عن سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ: { أَلَا إِنَّ كُلَّ رَبٍّ مِنْ رَبِّ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ لَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ }^(٣).

قال النووي رحمه الله تعالى: المراد بالوضع الرد والإبطال^(٤).

وقال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى: عقد الربا مفسوخ لا يجوز بحال لما رواه الأئمة واللفظ لمسلم عن أبي سعيد الخدري قال: [جاء بلال بن مرثد بن ماري فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أين هذا

١ (الفقه الإسلامي وأدلته / المبحث السادس/ أنواع البيوع: الربا (٣٥٤/٥) المؤلف : أ.د. وهبة الزحيلي أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله بجامعة دمشق - كلية الشريعة ، الناشر : دار الفكر - سورية - دمشق ، الطبعة : الطبعة الرابعة المنقحة المعدلة بالنسبة لما سبقها، وهي الطبعة الثانية عشرة لما تقدمها من طبعات مصورة؛ لأن الدار الناشرة دار الفكر بدمشق لاتعتبر التصوير وحده مسوغاً لتعدد الطباعات ما لم يكن هناك إضافات ملموسة، عدد الأجزاء: (١٠).

٢ (رواه مسلم المرجع السابق/ كتاب الحج: باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم) ج ٢ / ص ٨٨٦ - حديث رقم: (١٤٧ / ١٢١٨)

٣ (صحيح: رواه أبو داود المرجع السابق/ كتاب البيوع : باب في وضع الربا (ج ٢ / ص ٢٦٤ - حديث رقم: (٣٣٣٤).

٤ (انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج المرجع السابق/ كتاب الحج: باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم) ج ٨ / ص (١٨٣).

؟ فقال بلال : من تمر كان عندنا رديء فبعت منه صاعين بصاع لمطعم النبي صلى الله عليه و سلم فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم عند ذلك : أوه عين الربا لا تفعل ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ثم اشتر به [وفي رواية : [هذا الربا فردوه ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا] (١). قال علماءنا : فقوله : [أوه عين الربا] أي هو الربا المحرم نفسه لا ما لا يشبهه وقوله : [فردوه] يدل على وجوب فسخ صفقة الربا وأنها لا تصح بوجه وهو قول الجمهور خلافاً لـ أبي حنيفة حيث يقول : إن بيع الربا جائز بأصله من حيث هو بيع ممنوع بوصفه من حيث هو ربا فيسقط الربا ويصح البيع ولو كان على ما ذكر لما فسخ النبي صلى الله عليه و سلم هذه الصفقة ولأمره برد الزيادة على الصاع ولصح الصفقة في مقابلة الصاع(٢).

ب - حكم زيادة المقرض للقارض بلا شرط:

لو اقترض إنسان من إنسان آخر مبلغاً وقدره خمسون ألفاً مثلاً فلما جاء وقت القضاء دفع إليه خمسين ألفاً وهي التي اقترضها منه وزاده عشرة آلاف بدون أن يكون بينهما اتفاقاً عند القرض على هذه الزيادة وإنما أعطاه المقرض تक्रماً فلا يدخل هذا في الربا بل هذا أمر يؤجر عليه الإنسان بل قد فعله النبي صلى الله عليه وسلم. فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يتقاضاه فأغظ له فهم به أصحابه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { دعوه فإن لصاحب الحق مقالا. ثم قال أعطوه سناً مثل سنه . قالوا يا رسول الله لا نجد إلا أمثل من سنه قال أعطوه فإن خيركم أحسنكم قضاء } (٣).

قال ابن عثيمين رحمه الله تعالى: إذا استقرضت من شخص مائة ريال وعند الوفاء أعطيته مائة وعشرة بدون شرط فإن هذا لا بأس به وهو من خير القضاء وكذلك لو استقرضت منه صاعاً من الطعام وسطاً ليس بالطيب ولا بالرديء فأعطيته صاعاً طيباً فهذا أيضاً من حسن القضاء وخير الناس أحسنهم قضاء(٤).

١ (رواه البخاري المرجع السابق/ كتاب الوكالة : باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردود (ج ٢ / ص ٨١٣ - حديث رقم: (٢١٨٨)، ومسلم المرجع السابق / كتاب المساقاة: باب بيع الطعام مثلاً بمثل (ج ٣ / ص ١٢١٥ - حديث رقم: (٩٧/١٥٩٤).
٢ (انظر: الجامع لأحكام القرآن / عند تفسير سورة البقرة: آية ٢٧٩- الفائدة التاسعة عشرة : (ج ٣ / ص ٣٥٨)، المؤلف : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى : ٦٧١ هـ)، المحقق : هشام سمير البخاري الناشر : دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة : ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م، عدد الأجزاء: (٢٠).
٣ (متفق عليه: رواه البخاري المرجع السابق/ كتاب الوكالة: باب الوكالة في قضاء الديون (ج ٢ / ص ٨٠٩ - حديث رقم: (٢١٨٣) ومواضع، وأخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة : باب من استلف شيئاً ففقد خيراً منه (ج ٣ / ص - حديث رقم: (١٢٠/١٦٠١).

٤ (شرح رياض الصالحين/ كتاب الجهاد: باب فضل السماح في البيع والشراء (ج ٥/ ص ٤٠٦). شرح / محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى : ١٤٢١ هـ) ، مؤسسة الأميرة العنود - المملكة العربية السعودية - عنيزة - طبعة عام / ١٤٣١ هـ ' عدد الأجزاء: (٦).

فائدة: بوب شيخنا العلامة الألمعي: مقبل بن هادي الوادعي - رحمه الله تعالى - في كتابه القيم [الجامع الصحيح مما ليس في الصحيحين (٣٣/٣)]: باب إذا قضى بأكثر مما استلف بدون شرط فلا يكون ربا. وساق الحديث برواية خارج الصحيح.

٢- المطلب الثاني: حكم المعاملات المصرفية:

أ - حكم وضع الأموال في البنوك الربوية:

بعد معرفة ما تقدم من تحريم الربا والتعامل به سواء كان ذلك بين الأفراد أو على مستوى المؤسسات التجارية والحكومية كالبنوك المعروفة مثلا فإذا نظرت بإنصاف وصدق بان لك بجلاء ان البنوك تتعامل بالربا وعليه فلا يجوز وضع المال في هذه البنوك لهذه الأدلة:

١- قال تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ } (١).

٢- { .. وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } (٢).

ومن وضع ماله في البنوك فإنه يتعامل بالربا الحرام - فيكون قد تعاون على الإثم والعدوان - .

٣- وفي صحيح مسلم من حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم: { لعن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء } رواه مسلم (٣)

فقوله: [وموكله] أي موكل غيره من هذا الربا فعلم من هذا حرمة وضع المال في البنوك الربوية.

أما إذا كانت الضرورة ماسة وملحة ولا بد وليس له مكان لوضع هذا المال أبدا فحينئذ نقول : لا بأس بشرط أن لا يأخذ أرباحا البتة ، ومتى زالت الضرورة سحب ماله دون أي تعلل والله سبحانه وتعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور وقد بلغنا أن هنال خزانة في البنك ومن السهل استئجاره فإذا وجد هذا فنعمما هو يكون العبد المؤمن الباحث عن رضوان الله سبحانه وتعالى قد حرز نفسه وأهله وماله من هذه

١ (البقرة: (٢٧٨).

٢ (المائدة: (٢)

٣ (رواه مسلم المرجع السابق / كتاب المساقاة (ج٣/ ص ١٢١٩ - حديث رقم (١٥٩٨ / ١٠٦).

الآفة العظمى - كبيرة الربا - وخرج من التغذي بالحرام الذي عناه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: { لا يدخل الجنة جسد غذي بالحرام } (١).

وقد سئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى:

س : شاب يدرس في أمريكا ويضع أمواله اضطراراً في بنوك ربوية، ولذا فالبنك يعطيه فائدة؛ فهل له أن يأخذها ويصرفها على أوجه الخير ؟ لأنه إن لم يأخذها فسيستفيد البنك منها .

فأجاب: أولاً: أقول لا يجوز للإنسان أن يضع ماله في تلك البنوك؛ لأن هذه البنوك إذا أخذت المال فسوف تنتفع به، وتتجر به، ومعلوم أنه لا ينبغي أن نسلط الكفار على أموالنا يكتسبون من ورائها، فإن دعت الضرورة إلى ذلك بحيث يخشى الإنسان على ماله أن يسرق أو ينهب، بل ربما أن يخشى على نفسه أن يقتل ليؤخذ ماله - فلا بأس أن يضعها في هذه البنوك للضرورة، ولكن إذا وضعها للضرورة فلا يجوز أن يأخذ شيئاً في مقابل هذا الوضع، ويحرم عليه أن يأخذ شيئاً؛ لأنه إذا أخذ شيئاً فإنه يكون ربا، وإذا كان ربا فقد قال الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ } (٢) والآية صريحة وواضحة بالأخذ شيئاً منها .

وخطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة في أكبر جمع للمسلمين، وقال: { أَلَا وَإِنَّ رَبَّ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ " - أَي مُهَدَّرٌ، فالربا الذي تم عقده قبل الإسلام وضعه النبي صلى الله عليه وسلم :- { وَأَوَّلُ رَبِّبًا أَضْعُ رِبَانًا: رَبِّبًا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ } (٣).

فإن قلت: إنك إذا لم تأخذه سلطت هؤلاء القوم على مالك فأخذوه وجعلوه في الكنائس، وفي المعدات الحربية التي يقاتلون بها المسلمين.

فالجواب: أنني إذا امتثلت أمر الله بترك الربا فما ينتج عن ذلك ليس من عملي، فأنا مأمور ومطالب بامتثال أمر الله عز وجل، وإذا نتج عن ذلك مفسد فليس من شغلي، فعندي أمر مقدم من الله: { اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا... } (٤).

ثانياً: نقول: هل هذه الفائدة التي أعطيتها .. هل هي من مالي ؟

١ (صحيح لغيره: رواه أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي في مسنده/ في مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه (ج ١ / ص ٨٤ ، ٨٥ - حديث رقم: (٨٣ ، ٨٤)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، عدد الأجزاء: (١٣).

٢ (سورة البقرة: (٢٧٩-٢٨٠).

٣ (رواه مسلم المرجع السابق/ كتاب الحج: باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم) ج ٢ / ص ٨٨٦- حديث رقم: (١٢١٨ / ١٤٧)

٤ (سورة البقرة: (٢٧٨).

الجواب: إنها ليست من مالي؛ لأنه من الجائز أن يعملوا بمالي فيتجروا به فيخسروا، فليست هذه الفائدة التي أعطيتها ليست نماء ملكي بالتأكيد، بل قد يربحونها، أو يربحون أكثر منها، أو لا يربحون شيئاً من مالي، فلا يقال: إن سلطتهم على شيء من مالي يذهبون به إلى الكنائس، أو إلى شراء الأسلحة ضد المسلمين .

ثالثاً: أن نقول: إن في أخذ هذا وقوع فيما يقر به الإنسان أنه ربا؛ لأن هذا الرجل سيقر يوم القيامة أمام الله بأنه ربا، فإذا كان ربا فهل يمكن الإنسان أن يعلل الشيء بالمصلحة مع اعتقاده بأنه ربا؟ الجواب: لا؛ لأنه لا قياس في مقابلة النص .

رابعاً: وهل من المؤكد أن يصرفوا هذه الفائدة إلى ما ذكرت من مصالح الكنائس أو إلى المعدات الحربية ضد المسلمين؟

الجواب: أنه ليس من المؤكد ذلك . إذن .. فإذا أخذناه فإننا نكون قد وقعنا في محذور محقق انقضاء مفسدة موهومة، والعقل يمنع من ذلك؛ أي: يمنع أن يرتكب الإنسان مفسدة محققة لدفع مفسدة موهومة قد تكون، أو لا تكون؛ إذ من الجائز أن البنك يأخذ هذه الفائدة لمصلحته هو، ومن الجائز أن موظفي البنك يأخذونها لمصلحتهم هم أنفسهم، وليس من المؤكد أن تذهب إلى الكنائس أو المعدات الحربية ضد المسلمين .
خامساً: أنك إذا أخذت هذه التي تزعم أنها فائدة بنية أنك سوف تنفقها وتخرجها من ملكك تخلصاً منها؛ فمعنى ذلك أنك لطخت نفسك بالسيئة لتحاول التطهر منها، وهذا ليس منطقاً عقلياً. فنقول: تجنب السيئة أولاً قبل أن تتلطح بها ثم تحاول أن تتطهر منها. وهل من المعقول أن الإنسان يعرض ثوبه للبول من أجل أن يطهره إذا أصابه البول؟! أبداً ليس هذا من المعقول؛ ما دمت أنك تعتقد أن هذا حرام وربا ثم تقوم بأخذه والتصدق به والتبرؤ منه؛ فنقول: لا تأخذه أصلاً، ونزّه نفسك عنه .

سادساً: نقول: إذا أخذه الإنسان بهذه النية فهل هو على يقين من أنه سيغلب نفسه فيتخلص منه بصرفه في صدقات أو في مصالح عامة؟ كلاً؛ إذ من الجائز أن يأخذه بهذه النية، لكن إذا قام القلب يفيد، وحدثته نفسه إذا وجد أنها ربطات كبيرة كمليون، أو مائة ألف بأن ينظر في الأمر، فكان في بداية الأمر عازماً، ثم يتحول العزم إلى النظر في الموضوع، وبعد النظر في الموضوع يتحول إلى: إدخاله في الصندوق . فالإنسان لا يأمن على نفسه، فقد يأخذ بهذه النية، ولكن ينتقض العزم عندما يرى هذه الربطات الكثيرة من الفلوس، فيشع ويعجز أن يخرجها .

ولقد ذكر لي: أن بعض البخلاء في يوم من الأيام صعد على السطح، ووضع أصبعيه في أذنيه، وصاح لجيرانه: أنقذوني، أنقذوني؛ ففرع الجيران، وجاءوا إليه: ما بالك يا أبا فلان؟ فقال: لقد عزلت زكاتي عن مالي لأخرجها، لكنني وجدتها كثيرة، وقالت لي نفسي: إنه إذا أخذها غيرك نقص مالك فأنقذوني منها سابعاً: إن أخذ الربا تشبه باليهود الذين ذمهم الله تعالى في قوله: { فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدَّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا * وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا } (١).

ثامناً: إن في أخذ الربا إضراراً وطعنًا في المسلمين؛ فإن علماء النصارى وعلماء اليهود يعلمون أن الدين الإسلامي يحرم الربا، فإذا أخذها هذا المسلم.

قالوا: هاكم: المسلمون كتابهم يحرم عليهم الربا وهم يأخذونه منا، ولا شك أن هذا موطن ضعف بالنسبة للمسلمين، فإن أعداء المسلمين إذا عرفوا أن المسلمين خالفوا دينهم علموا علم اليقين أن هذه نقطة ضعف؛ لأن المعصية لا تؤثر في المسلمين على العاصي فقط؛ بل على الإسلام كله: { وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ } (٢).

وها هم الصحابة رضي الله عنهم وهم حزب الله وجنوده مع أشرف بشر خرج للناس محمد صلى الله عليه وسلم - في غزوة أحد حصل منهم معصية واحدة؛ فماذا حصل؟ الهزيمة بعد النصر؛ قال تعالى: { حَتَّىٰ إِذَا فُشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا بَعَدَ مَا أَرَاكُمْ مَا تَحْبُونَ... } (٣). أي: حصل ما تكرهون. فالمعاصي لها تأثير عظيم في تأخر المسلمين، وتسلب أعدائهم عليهم، وانهمامهم أمامهم، وإذا كان النصر بعد وجوده يذهب بالمعصية، فما بالك بنصر لم يكن!؟

فأعداء المسلمين يفرحون أن يأخذ المسلمون الربا، وإن كانوا يكرهون أن يأخذوه من جهة أخرى، لكن يفرحون؛ لأن المسلمين إذا وقعوا في المعاصي هزموا.

فكل هذه المفاصل الثمانية التي حضرتني الآن، واحد منها يكفي في منع أخذ هذه الفوائد من البنوك، ولا أظن أحداً يتبصر في الأمر ويتدبره تدبراً كاملاً إلا وجد أن القول الصواب في هذه المسألة: إنه لا يجوز أخذه. وهذا الذي أقول به وأفتي به، فإن كان صواباً فمن الله وهو المان به، والحمد لله عليه، وإن كان خطأ فإنه مني، ولكن أرجو أن يكون صواباً بما ذكرته من الحكم والأدلة السمعية (٤).

١ (سورة النساء: ١٦٠-١٦١).

٢ (سورة الأنفال: ٢٥).

٣ (سورة آل عمران: ١٥٢).

٤ (نقلاً من رسالة: من فتاوى الربا للشيخ / أبي الحسن علي بن محمد المطري الأعروقي (ص ٣٠-٣٥) ط/ دار البصيرة- الإسكندرية. بدون تاريخ الطبعة

ب - حكم العمل في البنوك الربوية ومعاملتها:

سئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى:

س : ما حكم العمل في البنوك الربوية ومعاملتها؟

فأجاب: العمل فيها محرم لأنه إعانة على الربا فإذا كان إعانة على الربا فإنه يكون داخلاً في لعنة المعين حيث صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه: { لعن أكل الربا وموكله وكتابه وشاهديه وقال هم سواء } (١) وإن لم يكن إعانة فهو رضا بهذا العمل وإقرار له ولا يجوز التوظيف في البنوك التي تتعامل بالربا، وأما وضع الفلوس عندهم للحاجة فلا بأس إذا لم نجد مأمناً سوى هذه البنوك فإنه لا بأس به بشرط أن لا يأخذ الإنسان منه الربا فإنه أخذ الربا فهو حرام (٢).

ج - حكم المساهمة في البنوك الربوية:

سئل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى:

س : ما حكم المساهمة في البنوك الربوية والشركات الربوية سواء ساهم فيها الإنسان بنفسه أو بإعطاء اسمه؟

فأجاب: لا يحل لأحد أن يساهم في البنوك الربوية لأن في ذلك مشاركة وإعانة على الإثم قال تعالى: { ... ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ... } (٣).

وكذلك من ساهم بإعطاء اسمه أو بالشهادة له أو بقرضه لأن النبي صلى الله عليه وسلم رواه مسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه وقال: { هم سواء } (٤). اهـ (٥).

د - تبريرات الإقتصاديون لتعاملهم بالربا ، والرد عليهم:

وقد برّر الإقتصاديون الفائدة بأنها نتيجة عنصر المخاطرة في إقراض المال، فالمرابي يقرض نقوده لشخص، ربّما لا يعيد له هذه النقود. فهو يخاطر بهذه النقود، لذلك يجب أن يأخذ الفائدة نتيجة هذه المخاطرة.

وبرّروا الفائدة بأنها تعويض عن حرمان المرابي من الإنتفاع بالمال المقرض، ومكافأة له على انتظاره طيلة مدّة الإقراض.

وقالوا أيضاً إنّ الربا حقّ للمقرض من الأرباح التي جناها المقرض جرّاء استخدامه للمال المقرض.

١ (رواه مسلم المرجع السابق / كتاب المساقاة) ج ٣ / ص ١٢١٩ - حديث رقم (١٥٩٨ / ١٠٦) .

٢ (انظر: رسالة من فتاوى الربا المرجع السابق (ص ٣٦) .

٣ (سورة المائدة: (٢) .

٤ (رواه مسلم المرجع السابق / كتاب المساقاة) ج ٣ / ص ١٢١٩ - حديث رقم (١٥٩٨ / ١٠٦) .

٥ (انظر: رسالة من فتاوى الربا المرجع السابق (ص ٣٧) .

وهناك تبرير آخر ، وهو أنّ الفائدة هي تعبير عن الفارق بين قيمة السلعة في الوقت الحاضر، وقيمتها في المستقبل. ومنهم من اعتبر الفائدة أجرة استخدام النقود. وهي تماثل الأجرة التي يحصل عليها صاحب العقار، أو صاحب أدوات الإنتاج، نتيجة استفادة المستأجر من هذا العقار أو هذه الأدوات (١).

وقد أجاب توماس الأكويني على تبرير الربا، وقدم كثيراً من الحجج لتحريم الفائدة، يقول:

١ - النقود عقيمة، وثمارها بفضل العمل الذي استثمرها لا بفضلها.

٢ - النقود تهلك عند استعمالها مرة واحدة، فتخرج من ملكية مستعملها، فلا يجوز المطالبة بثمن هذا الإستعمال.

٣ - المطالبة بالفائدة يعتمد المطالبة بثمن الزمان، والزمان ملك لله، وليس ملكاً للمرابي (٢).

وقد قدم السيد محمد باقر الصدر إجابة ورداً على هذه التبريرات في كتابه "اقتصادنا"، فقال:

١ - إنّ عنصر المخاطرة خطأ من الأساس في نظر الإسلام، لأنه لا يعتبر المخاطرة أساساً مشروعاً للكسب، إنّما يربط الكسب بالعمل المباشر أو المختزن.

٢ - أمّا أنّ الفائدة تعويض عن حرمان المرابي من الإنتفاع بماله، فالإسلام لا يعترف بالكسب تحت اسم الأجر أو المكافأة، ولكن على أساس العمل المباشر أو المختزن.

٣ - الإسلام قد أقرّ بحقّ الرأسمالي في شيء من الأرباح التي جناها المقترض نتيجة استخدامه لمال المقرض، ولكن على أساس اشتراك صاحب المال والعامل في الأرباح، وربط حقّ الرأسمالي بنتائج العملية الإقتصادية.

٤ - وبشأن قولهم أنّ الفائدة هي فرق السعر بين الماضي والحاضر، فالإسلام لا يقرّ كسباً لا يبهره إنفاق عمل مباشر أو مختزن. والفائدة هنا هي نتيجة عامل الزمن وحده دون عمل، لذلك منع الإسلام الرأسمالي من استغلال الزمن في الحصول على كسب ربوي (٣).

١ (محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط ١٤ (ص ٦٣٧). وانظر: الربا وبدائله في الإسلام المرجع ص(٨-٩)

٢ (عبد الرّحيم بوادقجي، المرجع السابق (ص ١٩٣).

٣ (محمد باقر الصدر، المرجع السابق (ص ٦٣٧ - ٦٣٨) وانظر: الربا وبدائله في الإسلام المرجع السابق ص(١٦).

٣- المطلب الثالث: حكم الصرافة في الإسلام :

أ - فقه تحويل الأموال:

أصل هذا الموضوع الذي نحن بصدده هو أمر الحوالة التي يتعامل به المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها وكأنه أمر جائز ليس فيه أدنى شبهة [وهو كذلك] إذا كانت الحوالة عبارة عن تحويل مال من بلد إلى بلد آخر عن طريق بنك إسلامي أو مصرف شرعي كتحويل ريال يماني من اليمن إلى دولة أخرى ليدفع بالريال اليمني هناك فقط يدفع المرسل عمولة لصاحب المصرف فها أمر جائز بل وفيه تخفيف وتسهيل على الناس وفك كربهم وقضاء حوائجهم ، والصورة الشرعية في الحوالة التي لا غبار عليها هي هذه .

وبالإمكان ومن السهل أن تتم مع مجانية وسائل الشر كلها إذا كان في دولة أخرى فله أن يختار عملة متفق عليها دوليا كالدولار مثلا فيشتري بالمبلغ الذي يريد إرساله دولارا وعلى ضوء ذلك يرسل به ليتم استلامه في الدولة الأخرى دولارا على حسب التحويل، لكن إذا أرسل بعملة سعودي لتدفع بالدولار أو الريال اليمني فإن الشبهة حاصلة ألا وهي عدم التقابض وذلك أن الحوالة دخلت في مسألة الصرف ، والصرف له شروط وأحكام.

س : لماذا دخلت الحوالة في مسألة الصرف؟

ج: لأنه صار لدينا عملتان وإذا كان هذا فلا بد من التقابض حال الصرف وإلا كان الصرف باطلا.

ب - معنى الصرف:

تعريفه: هو بيع النقدين ببعضها بعضا كبيع ذهب بفضة أو دينار بريال وهكذا.

حكمه: جائز ، إذ هو من البيع والبيع جائز في الكتاب والسنة والإجماع ، قال الله: { وأحل الله البيع
{(١).

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر
بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان
يدا بيد}{(٢).

وكذلك وقع الإجماع على جواز البيع.

ج - شروط الصرف:

أبرز وأعظم شرط للصرف هو التقابض في المجلس بحيث يكون يدا بيد

فعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد
فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد }{(٣).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب
والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو
استزاد فقد أربى و الأخذ والمعطي سواء }{(٤).

وعن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال أقبلت أقول من يصترف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله وهو
عند عمر بن الخطاب أرنا ذهبك ثم انتنا إذا جاء خادمنا نعطك ورقك فقال عمر بن الخطاب كلا والله
لنعطيه ورقه أو لتردن إليه ذهبه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: { الورق بالذهب ربا إلا هاء
وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء
{(٥).

١ (سورة البقرة: (٢٧٥).

٢ (أخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج٣/ ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٠/١٥٨٧).

٣ (أخرجه مسلم نفس المرجع السابق مع الجزء والصفحة ورقم الحديث.

٤ (رواه مسلم المرجع السابق / كتب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج٣ / ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٢/١٥٨٤)

٥ (رواه البخاري المرجع السابق/ كتاب البيوع: باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة (ج ٢ / ص ٧٥٠ - حديث رقم: (٢٠٢٧)

ومواضع،

وأخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج٣ / ص ١٢٠٩ - حديث رقم (٧٩/١٥٨٦).

وعن أبي المنهال قال سألت البراء بن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهما عن الصرف فكل واحد منهما يقول هذا خير مني فكلاهما يقول: { نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً } (١).

وعن أبي بكره - رضي الله عنه - قال: { نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب إلا سواً بسواً وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف شئنا والفضة بالذهب كيف شئنا } (٢).

سئل فضيلة الشيخ/ صالح بن فوزان آل فوزان - حفظه الله تعالى :-

س: أعطيت أحد تجار العملة مبلغ من الريالات هنا داخل المملكة (٣) على أن آخذ منه مقابل ذلك بعملة بلدي وفق سعر متفق عليه سلفاً؛ بأن يدخل هو المقابل في حسابي في البنك في بلدي، أو يسلمها نقداً لأحد أقاربي هناك، أفعل ذلك لقضاء مصالحتي في بلدي، وهي تتعطل إذا لم أفعل ذلك، ويتم ذلك التعامل من غير سند مكتوب للثقة المتبادلة؛ هل يدخل ذلك في باب التعامل بالربا؛ مع العلم بأن السلطات في بلدي تحظر بشدة التعامل في العملات واستبدالها خارج البنوك، وذلك طلباً للمصلحة العامة للبلاد والعباد، في حين أنها تحدد سعراً متدنياً للعملات في البنوك لا يتناسب مع الارتفاع الباهظ في أسعار السلع في الأسواق، وفي حين إن سعر العملات خارج البنوك في السوق السوداء أضعاف أضعاف ما تحدده السلطات في البنوك؟ ما رأي الشرع في ذلك؟ أفيدونا جزاكم الله خيراً.

فأجاب: لا يجوز أن تدفع العملة لأحد التجار في بلد الرياض مثلاً ثم تستلم أو يستلم وكيلك عملة أخرى بدلها في بلد آخر؛ لأن هذا صرف، والصرف يشترط فيه التقابض في المجلس، ولكن خذ العملة البديلة في مجلس العقد، ثم حوّلها إلى البلد الذي تريد (٤).

د - أحكام الصرف:

١- يجوز صرف الذهب بالذهب والفضة بالفضة إذا اتحدا في الوزن لا يزيد أحدهما على الآخر لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب والفضة

١ (رواه البخاري المرجع نفسه/ كتاب البيوع: باب بيع الورق بالذهب نسيئة (ج ٢ / ص ٧٦٢ - حديث رقم: (٢٠٧٠).
٢ (رواه البخاري المرجع نفسه/ كتاب البيوع: باب بيع الذهب بالورق يدا بيد (ج ٢ / ص ٧٦٢ - حديث رقم: (٢٠٧١)،
وأخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً (ج ٣ / ص ١٢١٣ - حديث رقم: (١٥٩٠) / ٨٨).

٣ (وهو مقيم في السعودية

٤ (انظر: رسالة من فتاوى الربا المرجع السابق (ص ٤٣ - ٤٤).

بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد { (١) }.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب و الفضة بالفضة و البر بالبر و الشعير بالشعير و التمر بالتمر و الملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى و الآخذ و المعطي سواء } (٢) ..

قال الإمام النووي - رحمه الله تعالى - :في قوله صلى الله عليه وسلم: { يدا بيد } حجة للعلماء كافة في وجوب التقابض وان اختلف الجنس ... إلخ (٣).

٢- يجب التقابض مع اختلاف الجنس كالذهب بالفضة لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد } (٤).

٣- إذا افترقا المصطرفان قبل التقابض بطل الصرف لقوله صلى الله عليه وسلم: { إلا هاء و هاء } (٥) .. وقوله صلى الله عليه وسلم: { إذا كان يد بيد } للحديث المتقدم.

ولحديث مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال أقبلت أقول من يصطرف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب أرنا ذهبك ثم ائتنا إذا جاء خادمنا نعطك ورقك فقال عمر بن الخطاب كلا والله لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: { الورق بالذهب ربا إلا هاء و هاء والبر بالبر ربا إلا هاء و هاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء و هاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء و هاء } (٦).

(١) أخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج ٣/ ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٠/١٥٨٧)).
(٢) رواه مسلم المرجع السابق / كتب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج ٣ / ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٢/١٥٨٤)).
(٣) انظر: شرح النووي على مسلم (١٤/١١).

(٤) أخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج ٣/ ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٠/١٥٨٧)).
(٥) رواه البخاري المرجع السابق/ كتاب البيوع: باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة (ج ٢/ ص ٧٥٠ - حديث رقم: (٢٠٢٧)) ومواقع،

وأخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج ٣/ ص ١٢٠٩ - حديث رقم (٧٩/١٥٨٦)).
(٦) رواه البخاري ومسلم المرجع نفسه الجزء والصفحة ورقم الحديث.

وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد } (١).

وعن أبي المنهال قال سألتُ البراء بن عازبٍ وزيد بن أرقم رضي الله عنهما عن الصَّرفِ فكُلُّ واحدٍ منهما يقولُ هذا خيرٌ مِنِّي فكِلاهُما يقولُ: { نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دَيْنًا } (٢).

هـ - حكم تجارة العملة:

سئل فضيلة الشيخ / صالح بن فوزان آل الفوزان حفظه الله:

س : ما هو حكم الدين في تجارة العملة وهو ما يسمى بالسوق السوداء ؟

فأجاب : "الاتجار ببيع العملات بعضها مع بعض يسمى بالمصارفة، سواء كان في البنوك أو في السوق الحرة . وإذا اتحد جنس العملات؛ كالذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والريال السعودي مثلاً بالريال السعودي، والمصري بالمصري؛ وجب شيئان : التساوي في المقدار، والتقابض في مجلس العقد . فإن اختلف الشرطان أو أحدهما؛ كان ربا .

وإن اختلف جنس العملات؛ كأن باع ذهباً بفضة، أو ريالاً سعودياً بجنيه مصري مثلاً؛ وجب شيء واحد، وهو التقابض في مجلس العقد، وجاز التفاضل؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : { الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأجناس؛ فبيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد } (٣)

فالاتجار بالعملات، يحتاج إلى بصيرة بالحكم الشرعي، وتحفظ شديد من الوقوع في الربا " (٤).

الخاتمة :

وفي الختام نقول :

١- أن الربا محرّم في جميع الشرائع السماوية.

(١) أخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج٣/ ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٠/١٥٨٧).
(٢) رواه البخاري المرجع السابق/ كتاب البيوع: باب بيع الورق بالذهب نسيئة (ج٢ / ص ٧٦٢ - حديث رقم: (٢٠٧٠).
(٣) أخرجه مسلم المرجع السابق/ كتاب المساقاة: باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (ج٣/ ص ١٢١٠ - حديث رقم: (٨٠/١٥٨٧).
(٤) انظر: رسالة من فتاوى الربا المرجع السابق (ص ٤٧).

- ٢- أن الربا ضرر كآله، وليس فيه فائدة لأحد - حتّى للمرابي نفسه أمّا الربح الذي يظنّ المرابي أنه حصل عليه فهو ربح مؤقت، سوف ينتهي لا محالة إلى فقر وقلة
- ٣ - أن الإسلام رفض الربا رفضاً باتاً وألغاه، ومنع التعامل به تحت أي حجة، وذلك انسجاماً مع نظام الإسلام ومقاصد الشريعة، التي تحرّم كلّ ما فيه ضرر وجور وظلم للناس.

اللهم اجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ،
رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ،
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه / علي محمد عبده المطري

١ / ١٢ / ١٤٣٢ هـ

الموافق: ٢٨ / ١٠ / ٢٠١١ م

ترتيب بقائمة المصادر

أولاً: المصادر:

* أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني:

- ١- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق شعيب الأرنؤوط.
الناشر : مؤسسة قرطبة – القاهرة ، عدد الأجزاء : (٦) .

* تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (المتوفى : ٧٢٨هـ)

- ١- مجموع الفتاوى، المحقق : أنور الباز - عامر الجزار ،
الناشر : دار الوفاء ، الطبعة : الثالثة ، (١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م) ، عدد الأجزاء : (٣٥) .

* أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي :

- ١- فتح الباري شرح صحيح البخاري،
الناشر : دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩هـ عدد الأجزاء : (١٣) .

* أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي [٧٠٠ - ٧٧٤ هـ]

- ١- تفسير القرآن العظيم، المحقق : سامي بن محمد سلامة ،
الناشر : دار طيبة للنشر والتوزيع - الطبعة : الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م ، عدد الأجزاء : (٨) .

* البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي:

- ١- الجامع الصحيح، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة - جامعة دمشق، دار ابن كثير - اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ - ١٩٧٨م، عدد الأجزاء : (٦) .

* أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد الكوفي :

- ١- المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق : كمال يوسف الحوت،

الناشر : مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ ، عدد الأجزاء: (٧)

*** الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي السلمي:**

١- الجامع الصحيح، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون .

الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، عدد الأجزاء : (٥).

*** الحاكم: محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري :**

١- المستدرک علی الصحیحین، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا،

الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠ م ، عدد الأجزاء : (٤)،

مع الكتاب : تعليقات الذهبي في التلخيص.

*** ابن أبي حاتم : الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي:**

١- تفسير ابن أبي حاتم، تحقيق : أسعد محمد الطيب،

دار النشر : المكتبة العصرية - صيدا ، عدد الأجزاء : (١٠).

*** أبو داود: سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي:**

١- سنن أبي داود، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد،

الناشر : دار الفكر . عدد الأجزاء : (٤).

*** الطبراني : أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني:**

١- المعجم الأوسط، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني

الناشر : دار الحرمين - القاهرة ، ١٤١٥ هـ ، عدد الأجزاء : (١٠).

٢- المعجم الكبير ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي،

الناشر : مكتبة العلوم والحكم – الموصل الطبعة الثانية ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م ، عدد الأجزاء : (٢٠).

*** عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد:**

١- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني،

الناشر : دار الفكر – بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ، عدد الأجزاء : (١٠) .

* الكتاب المقدس ، دار الكتاب المقدس في العالم العربي ، سفر الخروج ، الإصحاح (٢٢ / ٢٥) .

* ابن ماجة : محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني :

١- سنن ابن ماجه ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ،

الناشر : دار الفكر – بيروت ، عدد الأجزاء : (٢) .

* أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي [المتوفى

: ٦٧١ هـ] :

١- الجامع لأحكام القرآن ، المحقق : هشام سمير البخاري

الناشر : دار عالم الكتب - الرياض - الطبعة : ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م ، عدد الأجزاء : (٢٠) .

* محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي ، أبو جعفر الطبري :

١- جامع البيان في تأويل القرآن ، المحقق : أحمد محمد شاكر ،

الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، عدد الأجزاء : (٢٤) .

* محمد بن محمد الغزالي أبو حامد :

١- إحياء علوم الدين ، الناشر : دار المعرفة – بيروت ، عدد الأجزاء : (٤) .

* مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، أبو الحسين النيسابوري :

١- صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي

دار إحياء التراث العربي – بيروت ، عدد الأجزاء : (٥) / ٢٢ من شهر ربيع الأول عام ١٣٧٤ هـ

الموافق : ١٩ / من شهر نوفمبر عام ١٩٥٤ م .

* المناوي: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي
القاهري، زين الدين:

١- فيض القدير شرح الجامع الصغير ،
الناشر : المكتبة التجارية الكبرى – مصر، الطبعة الأولى ، ١٣٥٦ ، عدد الأجزاء : (٦).

* النسائي : أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي:

المجتبى من السنن، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة،
الناشر : مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب الطبعة الثانية ، ١٤٠٦ – ١٩٨٦ م ، عدد الأجزاء : (٨).

* أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني:

١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء،
الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥ عدد الأجزاء : (١٠).

* النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي :

١- المجموع شرح المهذب ، طبعة دار الفكر - بيروت.
٢- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،
الناشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٢ هـ ، عدد الأجزاء : (١٨)

* أبو يعلى: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي:

١- مسند أبي يعلى ، تحقيق : حسين سليم أسد،
الناشر : دار المأمون للتراث - دمشق
الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م ، عدد الأجزاء : (١٣).

ثانياً: المراجع:

* أحمد محمد جمال:

١- محاضرات في الثقافة الإسلامية
دار الكتاب العربي، بيروت، (ط٦، ١٩٨٣م).

*** رغاء محمد أديب زيدان:**

١- بحث الربا وبدائله في الإسلام

إشراف الدكتور علي دحروج (الشاملة: الإصدار ٣٢:٣).

*** السيد سابق:**

١- فقه السنة ،

ط : دار الفتح للإعلام العربي - القاهرة ، الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م.

*** عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي:**

١- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الرحمن، المحقق : عبد الرحمن بن معلا اللويحق،

الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء : (١).

*** عبد الرحيم بوادقجي:**

١- مبادئ في علم الإقتصاد والمذاهب الإقتصادية،

مطبعة الداودي، دمشق، (١٩٨٨/١٤٠٨).

*** عبد الله عبد الرحيم العبّادي:**

١- موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة،

منشورات المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٤٠١/١٩٨١ م.

*** أبو الحسن علي بن محمد المطري الأعروقي :**

من فتاوى الربا، ط/ دار البصيرة- الإسكندرية.

*** مجلة البحوث الإسلامية:**

وهي مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - معها

ملحق بتراجم الأعلام والأمكنة ، المؤلف : الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة

والإرشاد، عدد الأجزاء: (٧٩) جزءاً، مصدر الكتاب: موقع الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء:
http://www.alifta.com (الشاملة الإصدار : ٣).

*** محمد باقر الصّدر:**

١- اقتصادنا، دار التّعارف للمطبوعات، بيروت، ط ١٤٠٦ .

*** محمد بن صالح العثيمين :**

١- شرح رياض الصالحين، مؤسسة الأميرة العنود - المملكة العربية السعودية - عنيزة - طبعة عام /
١٤٣١ هـ ' عدد الأجزاء: (٦).

٢- القول المفيد على كتاب التوحيد، المكتبة الإسلامية - القاهرة - الطبعة الأولى - جزئين في مجلد واحد.

*** د. محمد عبد المنعم الجمال:**

١- موسوعة الإقتصاد الإسلامي ' دار الكتب الإسلامية ودار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب
اللبناني، بيروت، ط ١٤٠٦، ١٩٨٦/٢ م.

*** أ.د. وهبة الزحيليّ أستاذ ورئيس قسم الفقه الإسلاميّ وأصوله بجامعة دمشق - كَلِيَّة الشَّرِيعَة:**

١- الفِقه الإسلاميّ وأدلَّتُهُ، الناشر: دار الفكر - سورِيَّة - دمشق، الطبعة: الطبعة الرَّابِعة المنقَّحة
المعدّلة بالنسبة لما سبقها، وهي الطبعة الثَّانية عشرة لما تقدّمها من طبعات مصوَّرة؛ لأنّ الدَّار النَّاشرة
دار الفكر بدمشق لاتعتبر التّصوير وحده مسوَّغاً لتعدّد الطّبّعات ما لم يكن هناك إضافات ملموسة، عدد
الأجزاء: (١٠).

٢- مفهوم المال والإقتصاد في الإسلام، مجلة نهج الإسلام، العدد ٤٩ السّنة (١٣، ١٤١٣ / ١٩٩٢).

ثالثاً: بالمعجم:

***- ابن الأثير: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري:**

١- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي،

الناشر: المكتبة العلمية - بيروت ، (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) عدد الأجزاء : (٥) .

* أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي :

١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي .

الناشر : المكتبة العلمية - بيروت ، عدد الأجزاء : (٢) .

* محمد بن يعقوب الفيروزآبادي :

١- القاموس المحيط ، ط السعادة بمصر : ١٣٣٢ هـ ، عدد الأجزاء : (١)

* النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي :

١- تهذيب الأسماء واللغات ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر .

ط دار الفكر بيروت ١٩٩٦ الطبعة الأولى عدد المجلدات (٣)

الفهرس .

الإهداء :

كلمة الشكر :

المقدمة :

*- أسباب اختيار الموضوع :

*- أهمية الموضوع :

*- أهمية الإقتصاد في حياة الأمم والشعوب:

*- سبب قيام الإقتصاد العالمي الجديد على الربا:

* المبحث الأول: تعريف الربا وأنواعه والأصول الربوية وتحتة ثلاثة مطالب:

١- المطلب الأول: تعريف الربا:

٢- المطلب الثاني: أنواع الربا:

٣- المطلب الثالث: الأصول الربوية:

* المبحث الثاني: حكم الربا في الشرائع السماوية، وتحتة ثلاثة مطالب:

١- المطلب الأول: تحريم الربا في الديانة اليهودية:

٢- المطلب الثاني: تحريم الربا في الديانة المسيحية:

٣- المطلب الثالث: تحريم الربا في الإسلام:

أولاً: حكم الربا في القرآن الكريم:

ثانياً: حكم الربا في السنة النبوية:

ثالثاً: حكم الإجماع في الربا:

* المبحث الثالث: آثار الربا وفيه مطلبان:

١- المطلب الأول: آثار الربا الدينية:

٢- المطلب الثاني: آثار الربا الدنيوية:

* المبحث الرابع: المعاملات النقدية في الإسلام وموقفها من الربا وتحتة ثلاثة مطالب:

١- المطلب الأول: حكم العقود المالية:

٢- المطلب الثاني: حكم المعاملات المصرفية:

٣- المطلب الثالث: حكم الصرافة في الإسلام:

* الخاتمة:

..... أهم المصادر والمراجع.

..... الفهرس.